

الفصل الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري للبحث

إن دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية وفقا لمقاربة واحدة غير ممكن، و إلا سوف يكون ذلك تقييدا للدراسة، وهذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية و التعدد المتزايد للسياسة الدولية، لذا كان من الضروري اعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق لهذه النظريات على شكل أطر تحليلية و معيارية، كما أن التطرق للمفاهيم كأدوات للقراءة يساعد على تشكيل زاوية للفهم و التشخيص، و عليه يتناول هذا الفصل التأسيس المفاهيمي و النظري للبحث من خلال ما يلي:

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري للشراكة الاورو-جزائرية

المبحث الثاني: التأسيس المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي و النظري للشراكة الاورو-جزائرية

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الجانب المفاهيمي و النظري للشراكة وذلك من خلال

المطلب الأول: التأسيس المفاهيمي

المطلب الثاني التأسيس النظري

المطلب الأول: التأسيس المفاهيمي

الفرع الأول: تطور مفهوم الشراكة

تشير الوقائع التاريخية إلى أن منطقة البحر الأبيض المتوسط شهدت على امتداد القرون انهيار العديد من الإمبراطوريات، إذ كانت مسرحا للمواجهة بين اليونان والفرس، وروما وقرطاج، والمسيحيين والمسلمين، والأنظمة الديمقراطية ودول المحور، من هنا استأثر مفهوم الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالاهتمام الدولي والأكاديمي، وقد زاد هذا الاهتمام منذ أن أصبحت المنطقة المتوسطية محل تنافس حول مناطق النفوذ بين الإتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية وذلك منذ بداية الحرب الباردة بينهما، واستمر الوضع على ما هو عليه في ظل التحولات والمستجدات الدولية، ومن تلك التحولات نذكر ما يلي:

1/- التجدد المعرفي والمعلوماتي: يمثل الفيضان المعلوماتي الناتج عن بحوث واختبارات علمية، قوة الدفع الأساسية، حيث يشير الأستاذ " وليد عبد الحي " إلى ذلك بالقول: " يقدر العلماء أن المعرفة العلمية تتضاعف بمعدل مرة كل عشرة سنوات، كما أن معظم التكنولوجيات المتوفرة يجري تجاوزها

كل 5-7 سنوات، وفي مجال الإلكترونيات لا تزيد المدة عن ثلاث سنوات¹، أما عن التحولات الاقتصادية فقد تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية تركز على اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج²، وكذا تضاعف دور الشركات متعددة الجنسيات .

2/- تنامي ظاهرة التكتلات الإقليمية: حيث شهد النظام الاقتصادي العالمي خلال العشرية الأخيرة، تغيرات هائلة لها أثر كبير في تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي، حيث دخلنا في مرحلة ما بعد بروتن وودز Bretten woods التي يميزها اتجاه نحو إقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى تعكس العلاقات والتفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة/الإقليمية³.

فطبيعة المستجدات والمتغيرات التي شهدتها العلاقات والنظام الدوليين بدءاً من العامل الجوهري الذي رسمت معالمه مع نهاية الحرب الباردة، وهو الانتقال من نظم الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، وقد كان لهذا التحول الأثر البالغ في تحول ميزان القوى العالمي، مما تبعه تغير في أنماط سلوك القوى الكبرى، وبالتالي فسقوط الشيوعية أذن بوضع الليبرالية في وضع الصدارة في مرحلة نهاية التاريخ التي عبر عنها فوكوياما، ومن الناحية النظامية، فقد واكب ذلك التحول الحادث في العديد من دول العالم من النظام الاشتراكي إلى النظام الديمقراطي والأخذ بآليات حرية السوق والمبادلات .

إن التدفقات عبر القومية التي يعرفها النظام الدولي تعني الاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع ورؤوس الأموال والأفكار، وبالتالي تجاوز الولاءات القديمة للوطن أو الأمة إلى ولعاءات جديدة ببيروز قوى إقليمية ودولية أصبحت تتنافس الدولة كالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، كمنظمة التجارة العالمية إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات .

فالمصالح الاقتصادية أصبحت تمثل أهمية خاصة في الواقع السياسي لكل الدول مما دفعها خدمة لمصالحها والمحافظة عليها إلى الاندماج ضمن تكتلات وتجمعات إقليمية جهوية، إذ من الصعب على أية دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسة

¹ وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشرق للإعلام والنشر، 11994، ص 140.

² مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2002، ص162

³ المرجع نفسه، ص166 .

التعاون مع الدول الأخرى خاصة المجاورة لها لتأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها وأمنها.

وهكذا يمكن القول أن الوضع الجديد أصبح يظم ثلاث مكونات متعايشة، ولو بتنافر وهي الدولة القومية التي لا تزال لاعبا أساسيا رغم تراجعها، السوق العالمية الخارجة عن أي رقابة أو سيطرة، والشبكات المنفلتة بشكل كامل أو جزء من قبضة الأجهزة المركزية كالشركات متعددة الجنسيات.¹ وعليه فقد مست التحولات والتطورات الدولية مجموعة من القضايا، حيث شملت الجانب التطويري ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية انطلاقا من محاولات أكاديمية أكثر جدية وملائمة للمعطيات الجديدة، ومن هنا برزت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والمصلحة والصراع وذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول.

وفي هذا السياق برزت على المستوى الأكاديمي محاولات نظرية تدرس ما ستكون عليه الأوضاع الدولية، وهل ستؤول الأوضاع الدولية إلى المزيد من مظاهر الصراع أم التكامل حيث تم النظر إلى ظاهرة الاعتماد والتبادل على أنها أداة يراد بها التقليل و الحد من ظاهرة الصراع، كما أشار إلى ذلك كل من شارل فيليب دافيد وعفاف بن السايح : " إن الاعتماد المتبادل يؤدي إلى خلق مصالح مشتركة يصبح بعدها من المكلف جدا اللجوء إلى الإستراتيجية العسكرية أو النزاعية"²، وهو ما ذهب إليه دافيد ميتراني الذي يرى أن التعاون كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون، والذي سيؤدي إلى خلق حاجات جديدة، وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات أخرى"³، وفي ظل هذه التجاذبات الفكرية طرح مفهوم الشراكة الذي يعد من بين المفاهيم القديمة الجديدة، فقد تمت الإشارة إليه في المادة 238 من المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية: " تتميز الشراكة بوجود حقوق وواجبات متبادلة، والقيام بأعمال مشتركة، واتخاذ الإجراءات التي تبدو مناسبة للأطراف"⁴، إلا

¹ السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004، ص 18.

² Charles-Philippe David; Afaf ben ssayeh; "la paix par l'intégration théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité " *revue étude internationales* ; volume 23 n 2, 1997, P227.

³ جيمس دورتي، روبرت بالتيسغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية* (تر:وليد عبد الحي) الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والتوزيع، 1985، ص 270 .

⁴ Article 238 du traité de Rome de 1957" La Communauté peut conclure avec un Etat tiers, une union d'Etats ou une organisation internationale, des accords créant une association caractérisée par des droits et obligations réciproques, des actions en commun et des procédures particulières. Ces accords sont conclus par le Conseil agissant à l'unanimité et après consultation de l'Assemblée. Lorsque ces accords impliquent des amendements au présent Traité, ces derniers doivent être préalablement adoptés selon la procédure prévue à l'article 236. "

أن مفهوم الشراكة لم يدخل في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية " نظام يجمع بين المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وقد طرح الرئيس الفرنسي François méttirant مفهوم الشراكة Partenariat في طباعة الاقتصادي في فترة الثمانيات¹، وطالب خلالها الدول الأوروبية بأن تقيم علاقات مشتركة مع دول الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط في المجالات الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية والحضارية، وكان رأيه يقول أن : للمنطقة المتوسطية تاريخا مشتركا وحضارة متوسطة واحدة من شأنها أن تساعد على إحياء الفضاء المتوسطي².

فمفهوم الشراكة وفق هذا الطرح يعد مصطلحا أوروبيا تضمن في مختلف نظريات التكامل كما أن آلياته كانت وفق تصور غربي أوروبي منذ بدايته، وهذا ما ذهب إليه أحمد أوناييس حيث يرى أن الشراكة متضمنة في أدبيات الخطاب، حيث تعني في تصورهم الاستعداد للقيام بالمبادرة بعد كل مواجهة، وذلك من خلال السعي إلى إقامة روابط جديدة ومتينة مع بلدان الشرق والجنوب في حال تفكك العالميين، عالم الجنوب وعالم الشرق، في سياق هذا التصور فإن مفهوم الشراكة يستمد من المنطق التنظيمي الذي يفضل تكوين رأسمال مشترك على حساب التعاون، وإلى الاهتمام بزيادة هذا الرأسمال³.

إن مفهوم الشراكة ينطوي على أكثر من علاقة تعاون، فهو يشير إلى مستوى معين من التكامل الاقتصادي بين شركاء يقبلون بالخضوع لقواعد تملئها مؤسسات فوق وطنية تكون فيها القرارات قابلة للتطبيق المباشر⁴.

الفرع الثاني: أهداف الشراكة

تسعى الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي⁵:

1 جمال عمورة، "دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير جامعة الجزائر (2005 / 2006)، ص 120.

2 خير الدين العايب " المنافسة الأمريكية -الأوروبية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وانعكاساتها على الأمن الإقليمي العربي " أطروحة دكتوراه (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية ،و الإعلام ، جامعة الجزائر) ص 14 .

³ عبد الله راقي، "مفاوضات الشراكة الأوروبية -الجزائرية : تغيير المستوى التفاوضي"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية، دائرة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، (2003 / 2004) ص 11

4 Aomar baghzouz , " les relations Europe-pays du Maghreb .mutation , enjeux et implications . Bilan d'un demi-siècle (1956-2006) "Thésée doctorat d'état, départements des sciences politique et des relations internationales université d'Alger, 2006/2007 p 52.

⁵ عبد الله راقي، مرجع سابق، ص 12.

- تجاوز منطق التصور البحث، إلى فضاء أرحب يسع شتى المجالات، تبرز في ظله صيغ متنوعة من التجانس والتكامل، وفي كل هذا يحتفظ الشريك بهويته، مع تحرير كامل لقدراته الديناميكية.

- تنمية التعاقد (التضامن الإقليمي) حيث تحول الشراكة البنوية القائمة على منطق المواجهة إلى بنية تقوم على الإحساس بالمسؤولية المتبادلة، كما أنها تضمن قدرا كبيرا من سيادة الأمن المشترك الذي يهدف إلى خلق قيم جديدة تيرر التضحيات من قبل الطرفين، حتى وإن كانت هذه التضحيات غير متكافئة. لذلك فإن علي ناصر محمد¹ اعتبر أن الشراكة غير خاضعة لمعيار واحد في جميع الأمور والعلاقات بين شطري المتوسط² .

في ظل العولمة وما تتميز به من منافسة مفتوحة على كل الأصعدة، تحمل الشراكة معنى التحالف، الذي يهدف إلى مواجهة محيط من المخاطر وعدم اليقين وفي ظله تكون الأطراف الشريكة مطالبة بتقديم تنازلات متبادلة، والقيام بمجهودات مشتركة، فضلا عن السعي إلى تحقيق مكاسب في ظل وضع قائم على المنافسة والتنوع، وعليه فإن الشراكة تعني وجوب القيام بالتعبئة اللازمة قصد مواجهة التحديات مع الأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت المخاطر المنجرة عن ذلك.

الفرع الثالث: تمييز مفهوم الشراكة عن بعض المفاهيم المرتبطة به

من خلال طرح مفهوم الشراكة يتضح أنه يثير عدة مشاكل من حيث ارتباطه ببعض المفاهيم مثل التكامل والاعتماد المتبادل.

• مفهوم التكامل:

يعرف B.Balassa التكامل على أنه: "عملية وحالة"، فبوصفه عملية تتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف إلى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول المختلفة التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينهم أما بوصفه حالة: أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت إلى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل من الأشكال المختلفة للتمييز والنفرة بين الاقتصاديات الوطنية³.

¹ علي ناصر محمد رئيس المركز العربي للدراسات الإستراتيجية .

² ناظم عبد الواحد جاسور ، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية -الأوروبية ، شؤون عربية ، عدد 99 سبتمبر 1999 ، ص 16 .

³ جمال عمورة، مرجع سابق، ص 241 .

في حين عرف كارل دويتش التكامل بأنه " إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم" ويعرفه أميتاي إيتزيوني بأن: "التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية"، بينما عرف هاس التكامل بأنه " العملية التي بواسطتها يفتتح الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير¹.

أما الدكتور عبد الغني حماد فيعتبر أن التكامل هو: " جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفاضلية². كما يضيف أن أطراف التكامل في سبيل تجسيد مسارها تستخدم مجموعة من الآليات لتحقيق أهدافها³.

وقد عرفت السنوات الأخيرة نشأة العديد من التجارب التكاملية، ويمكن الإشارة هنا إلى تأثير القوى الكبرى في هذه التجارب، حيث إن بعض النظم الإقليمية التي تقع في دائرة جيوبوليتيكية حيوية للدول الكبرى تتأثر بالتغيرات الحاصلة في هذه الدول وقد تكون خاضعة لها والمثال على ذلك النظم الإقليمية للمغرب العربي و الجزائر خاصة وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي. من جهة أخرى تعبر الإقليمية الجديدة على الموجة الجديدة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداءً من منتصف الثمانينات في شكل كتل وتجمعات اقتصادية وتجارية كبرى وهي تختلف عن المبادرات العمودية التي سادت أثناء فترة الحرب الباردة حيث تحاول مخاطبة أغلب الاهتمامات كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتحديات البيئية كما تسعى لحل الصراعات بزيادة التعاون والثقة بين أعضائها وهي أفقية حيث تلعب الدول دورا محوريا. ورغم تعدد قضاياها إلا أنها لا تزال تركز على الجانب الاقتصادي ومن نماذجها التكتل التجاري وله أربع درجات⁴:

- منطقة تجارية حرة: وهي الأدنى حيث يتم رفع القيود أو التعريفات الجمركية.

¹ عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص15
² عبد الغني حماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، أسباب التعثر وشروط الانطلاقة"، المستقبل العربي، عدد 250، ديسمبر 1999، ص65

³ المرجع نفسه، ص 30.

⁴ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الإقليمية الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص- ص19-32.

- اتحاد جمركي: اتفاق على تعريفه موحدة مع الدول غير الأعضاء.
- السوق المشتركة: إلغاء لكافة الحواجز الأخرى غير الجمركية ويوفر أربع حريات (انتقال السلع، العمالة، الخدمات ورأس المال)
- اتحاد اقتصادي: حيث يتم توحيد السياسات الاقتصادية داخل دول الاتحاد.
- **الاعتماد المتبادل:**

إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين: الحساسية والهشاشة. تدل الحساسية إلى الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة للتغيرات التي تدور في دولة أخرى. وإحدى الوسائل لقياس هذا البعد هو دراسة ما إذا كانت التغيرات في مجالات معينة (كمعدلات التضخم أو البطالة مثلاً)، تختلف بالطريقة ذاتها عبر الحدود الإقليمية. وتدل الهشاشة على توزيع التكاليف التي تتحملها الدول حينما ترد على تغييرات من هذا النوع. وهكذا، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها. قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط¹.

و من ثم فإن التكامل و الاعتماد المتبادل كلاهما يحمل أساليب عالية التقسيم و التي تؤثر في طريقة التحليل المستخدمة للمصطلحات، حيث يمكن النظر الى كل من التكامل و الاعتماد كمصطلحات مفاهيمية للمبادلات البيئية، انهما يختلفان في أن التكامل غالباً ما يأخذ مكاناً ضمن الإطار المفاهيمي المؤسسي على عكس الاعتماد المتبادل². و بما أن الشراكة تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة فهي بذلك تشكل أحد مستويات التكامل، و هي صورة من صور الاعتماد المتبادل.

المطلب الثاني: التأسيس النظري للشراكة الاورو-جزائرية

الفرع الأول: المقاربة النيوماركسية في العلاقات الدولية

مقدمة عامة في الفكر الماركسي :

¹ مارتن غريفيس، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 65.

² عامر مصباح، مرجع سابق، ص 29-30.

تعد الماركسية التقليدية من بين أهم المدارس في العلاقات المفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية Imperialism والصراع الدولي International conflits من الزاوية الاقتصادية، ومن بين زعمائها نجد: كارل ماركس Karl Marx، فريدريك أنجلز Frederick angles وجون هوبسون John a-Hobson، فلاديمير لينين Vladimir Lénine، وروزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg..... الخ.

وقد اختلفت النظرية المادية التاريخية للعلاقات الدولية مع المفاهيم الكلاسيكية شأنها في ذلك كما في جميع العلوم الاجتماعية التي تعالجها، حيث أدخلت هذه النظرية مفاهيم وتفسيرات جديدة للماضي والحاضر والمستقبل، وقد تجاوزت آثار النظرية الماركسية الحقل النظري إلى الميدان التطبيقي حيث اعترف عدد كبير من الأنظمة السياسية باعتمادهم على هذه النظرية، وقد أدى هذا الربط بين النظرية والتطبيق إلى إفساح المجال أمام تفسيرات متجددة ومختلفة.

وانطلاقاً من التحليلات الماركسية واللينينية تطورت مقاربات دراسية للمجتمع الدولي والعلاقات الدولية من خلال مفهومي الإمبريالية والتبعية، حيث تركز نظريات الإمبريالية والتبعية على العامل الاقتصادي الاجتماعي معتبرة أنه الأساس، وأنه يساعد في توضيح مصالح مختلفة لا يمكن تفسيرها من خلال العامل السياسي الإستراتيجي الذي ركزت المدرسة الواقعية، ومن هذه المنطلقات برزت طروحات عالم ثالثة (من العالم الثالث) كان لها أثر كبير في تفسير التخلف وأسبابه ومخاطر احتكار التكنولوجيا ومشاكل التلوث مما أدى إلى طرح معالجات عالمية من خلال المنظمات الدولية أدت إلى بلورة مفاهيم المساعدات وحق التبادل وحق التنمية ويلاحظ أن نظرية المادية التاريخية نجحت حيث لم تكن الماركسية عقيدة وإيديولوجية رسمية وإنما مجرد أداة تحليل للمجتمع.

ومن هنا تمكن طرح إشكالية وجود نظرية ماركسية للعلاقات الدولية:

هناك أسباب عديدة من عدم وجود نظرية ماركسية وإنما محاولات تنظيرية للعلاقات الدولية، يمكن أن نحصرها في النقاط التالية¹:

1- تركيز اهتمام الماركسيين على البنية الداخلية للمجتمع الواحد اعتقاداً منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد.

¹ عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 191.

2- لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمجتمع الواحد، وبالتالي فإنهم عندما يدرسون المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع، وفي هذا الصدد يقول فلاديمير لينين : ليس هناك فكرة أكبر خطأ وأشد ضرراً من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية .

3- يعتبر العامل الاقتصادي محور الاهتمام وتفسير الماركسيين للظواهر .

4- عدم إمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية و اقتصرهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم، من خلال اعتبار الطبقة كفاعل (actor) والإمبريالية كقوة محفزة (motive) .

5- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين دول، فإن الماركسيين ينكرون دور الدول بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعاً دولياً أي بين الدول وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي، فهو صراع إيديولوجي لأنه بين إيديولوجيتين مختلفتين وهما: الرأسمالية والاشتراكية، وهو صراع اقتصادي لأنه يدور حول أسلوبين إنتاجيين مختلفين بشأن ملكية وسائل الإنتاج .

ورغم ذلك فإن هناك بعض المحاولات للتنظير الماركسي للعلاقات الدولية وهي محاولات كل من هوبسون ولينين في دراستهما للإمبريالية، والصراع الدولي، وتركيزهما على مبدئي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها¹.

المنظور النيوماركسي (نظرية التبعية) :

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن العشرين لدى بعض مفكرين أمريكا اللاتينية، من أمثال فرانك (وهو ألماني المولد والجنسية) ودور سانتوس، وكاردوزو وغيرهم، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى ومن بلدان أوروبا الغربية، وصارت هذه الأفكار تمارس تأثيراً كبيراً على دراسات التنمية والتخلف² خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية " Dependency school"، ويعد المفكر العربي سمير أمين أحد أبرز منظري هذه المدرسة.

¹ المرجع نفسه ، ص 192 .

² جهينة سلطان العيسى وآخرون، علم إجتماع التنمية ، دمشق : الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، 1999 ، ص 127 .

لقد شكلت مدرسة التبعية إحدى الاتجاهات البديلة لدراسة مواضيع التنمية والتخلف، وقد كان ظهورها نتيجة طبيعية لعجز الاتجاهات والمداخل المطروحة في تفسير التخلف، ومن ثم كان هذا الاتجاه النظري منذ ظهوره يسعى إلى إيجاد نظرية متكاملة ومتميزة لتفسير تخلف العالم الثالث، وقد شكلت الدراسات التي أنجزها كتاب وباحثون من دول أمريكا اللاتينية بداية نظرية التبعية، وكان الهدف إيجاد العلاقة بين التنمية والتخلف الذي تشهده دول أمريكا اللاتينية، وقد تم تطوير هذه الدراسات انطلاقاً من منظور تاريخي يأخذ بعين الاعتبار قواعد النظم والعلاقات الاجتماعية، وكانت بداية هذا الطرح قد تقدمت بها جماعة باحثين يعتمدون على النظرية الكنزوية غير أن الدراسات اللاحقة ربطت ظاهرة التبعية بالإمبريالية، رغم التمايز بين أبحاث تهدف إلى الكشف عن أسباب التبعية ونتائج الإمبريالية، وأبحاث أخرى تركز على السياسات الإمبريالية ووسائلها المؤدية إلى استمرار التخلف¹.

لقد جاءت بدايات طروحات مدرسة التبعية كرد على نظريات التحديث modernizations التي ترى أن جوهر التنمية يكمن في الانتقال من المجتمع التقليدي المتخلف (دول العالم الثالث) إلى المجتمع الحديث (البلدان الرأسمالية المتقدمة)، وأن هذا الانتقال يتم بالسير على الطريق الذي سارت عليه البلدان المتقدمة وبمساعدها إلى الدول المتخلفة².

فالتبعية ظهرت كحالة قبول ظهورها كنظرية وكمدرسة، حيث كانت من إفرازات المرحلة الاستعمارية لدول إفريقيا، والعالم العربي، وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والتي خرجت مدمرة البنى الاقتصادية ومتخلفة ثقافياً .

ظهرت مدرسة التبعية في خضم تطورات ومستجدات وحقائق عديدة، نذكر فيما يلي أهمها:

- تراجع طروحات مدرسة التحديث فقد جاء طرح نظرية التبعية كرد فعل على أفكار هذه المدرسة خاصة فيما تعلق بطبيعة كل من المجتمع، الطبقة الحاكمة، التنمية وخطورتها السياسية التنموية.
- تعد طروحات نظرية التبعية تجسيدا لوحدة العلوم، كونها تدرس التنمية والتخلف دراسة سياسية واقتصادية في نفس الوقت، وبالتالي فهي تشجع تعاون الحقول المعرفية وتكاملها.
- تراجع المد الاستعماري التقليدي المباشر لصالح المد الاستعماري الجديد، وهو الانتقال الذي ينجم عنه لجوء النظام الرأسمالي العالمي إلى استعمال أساليب وآليات جديدة تتماشى وطبيعة

¹ عبد العالي دبله ، الدولة رؤية سوسيولوجية ، القاهرة: در الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 208 .

² جهينة سلطان العيسى، مرجع سابق، ص 127 .

الاستعمار الجديد لتحول دون خروج الدول التابعة له من تخلفها، وبالتالي القضاء أو التخفيف من تبعيتها، من بين هذه الأساليب والآليات، التبادل اللامتكافئ المؤسسات النقدية العالمية، الشركات متعددة الجنسيات وتصدير رؤوس أموال¹.

التيارات الفكرية لنظرية التبعية :

تتطوي مدرسة التبعية على اتجاهات متعددة يمكن ذكر منها ما يلي:

• تيار التخلف:

يمثل هذا الاتجاه أندريه فوندر فرانك الذي توصل إلى استنتاجاته انطلاقاً من تحليل التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث، حيث يركز الباحث على فكرة تنمية التخلف في النظام العالمي، وقد توصل إلى وجود علاقة سببية بين بلدان المركز وبلدان المحيط، أي أن العلاقة بين الطرفين تتضمن تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المحيط مما يزيد من ارتباطها ببنيات دول المركز وبالتالي بقدر ما تتطور العلاقة بين المركز والتابع بقدر ما تزداد وتيرة التخلف .

وقد ظهرت أعراض التخلف كنتيجة طبيعية لهذا الوضع الذي يصفه البعض بالإقتصاد الثنائي

Economies dualité، أو غير المتمفصل Désarticulée، أو غير المتكامل Désintégrée².

• تيار الإمبريالية :

يجد هذا التيار أصوله التاريخية في النظرية اللينينية -الهوبسونية للإمبريالية، أما عن الدراسات المعاصرة للإمبريالية نجد دراسة بول باران، و سوزي الأمريكيين اللذين اعتبرا أن القرن العشرين يتميز بالهيمنة التدريجية لشمال أمريكا مكان الإمبراطورية الأوروبية الاستعمارية، ومدافعين عن مركز دول العالم الثالث معتبرين أن أفضل وسيلة لهذه الدول من أجل تحقيق التنمية هي في الخروج من هذا النظام. وقد تميزت دراسات بول باران بإبراز الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي في تدعيم الإمبريالية المعاصرة من خلال الهيمنة العسكرية وارتباط النقد الدولي بالدور الأمريكي، والتمركز والانتشار للشركات الأمريكية عبر القومية، كما يعتبر أن السبب الرئيسي لاستمرار الإمبريالية هو في سياسة الدول الصناعية، من أجل ضمان حصولها على المواد الأولية من العالم

¹Pierre de senarclens ,la politique internationale, paris : Armand colin,1992 .P82 .

²أنظر أيضا : مارسيل ميرل ، سوسيولوجيا العلاقات الدولية (تر:حسن نافعة) القاهرة : دار المستقبل العربي ،1986 ، ص 254 .
نور الدين زمام ، القوى السياسية والتنمية ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2007 ، ص81 .

الثالث، كما يشير إلى أن الانخفاض التدريجي للقوة الشرائية في دول العالم الثالث إلى فائض قيمة لصالح الدول الصناعية المتطورة¹.

• تيار المركز والمحيط :

يمثل هذا التيار كل من المفكرين العربيين سعد زهران وسمير أمين، حيث يشير سمير أمين إلى أن التراكم البدائي القائم على التبادل اللامتكافئ سيتعزز ويساهم في تمثيل التبعية التجارية والمالية والتقنية وبالتالي السياسية والثقافية لدول الأطراف، حيث يقول: " في المراكز تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجا مطعما على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى تراكم تابع"².

وقد ساهم جون غالتونغ في تفسير الإمبريالية المعاصرة أي ما يسميه الاستعمار الجديد، معتبرا أن الهيمنة الجديدة التي تحل محل التدخل العسكري المباشر أصبحت تتم من خلال رأس الجسم وهو ما يوافق المنظور السابق، لكنه يعتبر أن كل مجموعة مكونة هي نفسها من مركز وأطراف، وأن هناك علاقة تجانس وترابط بين مركز المراكز ومركز الأطراف، وعدم تجانس ومصالح متناقضة بين أطراف المراكز وأطراف الأطراف، ويعتبر غالتونغ أن الإمبريالية هي علاقات بنوية عامة بين مجموعتين وأن دورها هو في اعتماد سياسة تفتيت هذه المجتمعات .

وقد تميزت أبحاث غالتونغ بالربط بين الإمبريالية وما يسميه العنف البنوي، معتبرا أنه لا يمكن تحقيق السلم الدولي من خلال وقف العنف المباشر فقط بل ينبغي وقف كل أشكال العنف بما فيه العنف البنوي .

• تيار النظام العالمي :

يعد ايمانويل والرشتاين Emmanuel Wallerstein أحد الكتاب البارزين الذين اهتموا بدراسة وفهم التنمية المتفاوتة في العالم، وتأثير الاقتصاد العالمي، حيث طمح إلى صياغة نظرية النظام العالمي world system وهو يرى أن لأي نظام صفتين تحددهانه³ :

¹ إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، ط3، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت.ن) ص 35. في هذا الصدد أنظر أيضا: دلال ملحق إستراتيجية، التغيير الاجتماعي والثقافي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004، ص-ص 146-147 .

² نور الدين زمام، مرجع سابق، ص 87.

³ جون بيليس و ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004 ص 276 .

- إن العناصر المكونة له كلها مترابطة وهي توجد في إطار علاقة ديناميكية نشطة فيما بينها، وإذا كان لأحد أن يفهم إسهامات كل عنصر ووظائفه وسلوكه فعليه أن يفهم موقعه ضمن الكل الذي يدور فيه، وعلى هذا فهو يعتقد أن المحاولة الرامية إلى التمييز والتفريق بين هذه العناصر كالظواهر الاقتصادية، والظواهر السياسية والاجتماعية -الثقافية مثلا هي محاولات مضللة، فلا شيء ضمن نظام من يمكن فهمه بمعزل عن غيره .

- إن الحياة داخل نظام ما ذاتية الاحتواء تقريبا، هذا المعنى له إذا تم عزل النظام عن المؤثرات الخارجية فإن نتائج التفاعلات داخله تكون متطابقة تماما، ولهذا يتعين على أي شخص يسعى إلى تفسير التغيرات ضمن النظام أن يركز على هذه التفاعلات الديناميكية الداخلة التي تحدث التغيير .

في هذا الصدد يرى إيمانويل والرشتاين أن التاريخ الإنساني قد عرف شكلين من النظام العالمي: الإمبراطوريات العالمية والاقتصادية العالمية world -empire and world economy، والتمايز الوحيد بينهما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات في شأن توزيع الموارد، وعلى اختلاف الآلية المتبعة في التوزيع في النمطين يبقى وجه الشبه متعمد بانتقال الموارد من مناطق الأطراف إلى المراكز.

والنظام العالمي الحديث هو مثال لاقتصاد عالمي، حيث يرى والرشتاين أن الاقتصاد العالم الرأسمالي هو منظومة تقضي إلى انعدام التكافؤ بشكل متدرج في التوزيع والقائم على مركزه، بعض نماذج من الإنتاج بطريقة احتكارية نسبية، ومردودية مرتفعة والتي تغدو تبعا للبور الأكثر كثافة وشدة في تراكم رأس المال، ومن شأن هذا التمركز أن يسمح بتقوية هيكل الدولة التي نجهد بدورها لضمان استمرار احتكار هذه النماذج من الإنتاج¹ .

غير أن والرشتاين ضمن نظريته نطاقا اقتصاديا آخر في سياق وصفه للاقتصاد العالمي ألا وهو شبه الطرف semi-periphery متوسط بين المركز والأطراف .

حيث يرى والرشتاين أن المنطقة شبه الطرف تقوم بدور وسط داخل النظام العالمي يكشف عن سمات معينة هي من خصائص المركز، وسمات أخرى هي من خصائص الأطراف².

شكل يوضح ترابط العلاقات ضمن الاقتصاد العالمي.

¹ إيمانويل والرشتاين ، استمرارية التاريخ ، (تر: عبد الحميد الأناسي) 2ط ، دمشق: دار كنعان ، 2003 ، ص 57 .
² أماني عزت طولون ، القرية بين التقليدية والحداثة ، الإسكندرية : دار المعارف الجامعية ، (د،ت، ن) ص 62 .

يذكر والرشتاين على عوامل الهيمنة بين المجتمعات حيث نقل مفهوم الصراع الطبقي إلى مستوى دولي، ويرى بداية أن التناقض الأساسي التحليلي الطبقي على نطاق عالمي يكمن في دور الدولة الدولية وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها.

رغم اختلاف منظرو مدرسة التبعية في بعض الأسس النظرية لتحليلات وفي مناهج التحليل التي استخدموها إلا أنهم يتفقون حول نتيجتين أساسيتين .

• النتيجة الأولى :

إن العامل الخارجي (الغزو الاستعماري) شكل بداية تكوين منظومة الهيمنة -التبعية، غير أن بنية المجتمعات التابعة تغيرات وأعيد تكوينها، بحيث صارت هي ذاتها عنصرا أساسيا مكونا للتبعية ولإعادة إنتاجها فإذا كان العامل إنجاز حاسما في بداية تكون البنية التابعة، فإن هذه البنية ذاتها (العامل الداخلي) صارت العامل الحاسم في استمرار التبعية¹.

• النتيجة الثانية :

إذا كان التخلف ناجما عن التبعية للنظام الرأسمالي العالمي، فإن الحل يمكن في فك الارتباط بهذا العالم وإنجاز التنمية المستقلة، وفي هذا الصدد يرى سمير أمين أن الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لأمن مركزه، حيث يلخص سمير أمين شروط تبلور بديل إيجابي فيما يلي:

- ضرورة فك الارتباط، بمعنى إخضاع العلاقات الخارجية في جميع الميادين لمنطق خيارات داخلية مستقرة عن المعايير الرأسمالية العالمية.

- قدرة سياسية على القيام بإصلاحات اجتماعية عميقة في اتجاه المساواة، وهذه الإصلاحات هي في الواقع شرط لفك الروابط وفي الوقت نفسه ناتج عنه.

3- قدرة في إبداع التكنولوجيا والإقدام على تطويرها، فمن دون هذه القدرة لا يمكن تحويل القرار المستقل إلى حقيقة ملموسة.

وإذا حاولنا إسقاط هذه الافتراضات على الواقع الدولي، نجد التبعية مكرسة فعلا وذلك من خلال آليات ووسائل عديدة، حيث يرى سمير أمين أنه لا يمكن الحديث عن دولة قوية ومستقلة في الأطراف تستمد وجودها من خلال التحالفات التي تقيمها مع رأس المال الاحتكاري الأوروبي، حيث عمدت

¹ جبهة سلطان العيسى ، مرجع سابق ، صص 129- 131 .

الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية على خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها، تكون بمثابة توابع لها، وتكونت هذه التحالفات من عناصر الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية، حيث أصبحت الدولة مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكار الأوربي سواء بطريقة مباشرة من خلال الحكم الاستعماري المباشر، أو غير المباشر من خلال النظم شبه الاستعمارية¹.

فأوروبا تتطلع إلى صيغة تعاون عربي -أوروبي بهدف التقريب بين المنطقتين وهو تعاون تمليه روابط الجوار والتراث الحضاري المشترك ويفرضه تكامل المصالح وترابطها، ومما يعزز ذلك الارتباط في حلقات متصلة من التفاعلات المختلفة عبر التاريخ الممتد مابين استغلال واستعمار وتعاون وتبعية².

فالالاتحاد الأوروبي حسب هذا الطرح يهدف بالدرجة الأولى إلى ربط الجزائر وفق علاقة مركز-أطراف، من أجل الحفاظ على الإرث التاريخي من هيمنة و بسط للنفوذ.

فهناك من يرى أن الشراكة الأورو-متوسطة وضمنها الشراكة الأورو-جزائرية نابعة من ذلك الإدراك الأوروبي الجمعي بأن المخاطر المحتملة التي تواجه البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن تواجهها المجموعة الأوربية بمفردها ضمن إطار الإتحاد الأوربي وإنما بشراكة الجنوب³. فهذه الشراكة أملتها مصالح أوربا الموحدة وعليه وبالتأكيد سوف تؤدي إلى علاقات تعاونية غير متكافئة نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير المتوازنة وغير المتكافئة الطرفين، إضافة إلى دخول الجزائر كدولة واحدة في هذه الشراكة، وبالمقابل نجد أن الإتحاد الأوروبي عبارة عن كتلة واحدة تتألف من قوى فرعية تمتلك اقتصاديات قادرة على المنافسة .

فبواسطة الشراكة يمكن أن يتواصل احتواء المنطقة، فبعد عوامل النفط الغاز والهجرة باتجاه الشمال تأتي الشراكة كتكتيك جديد في إستراتيجية الاحتواء تلك⁴.

هذا الطرح يجد له تأييدا قويا من خلال الرأي الذي جاء به ليستر Lister والذي يقول أن "شمال وجنوب المتوسط لا يملكان علاقة تبادلية ولكن نوع من التبعية، فالتفاعل داخل حوض البحر المتوسط

¹ عبد العالي دبله، مرجع سابق، ص 250.

² عبد الفتاح الرشدان، " العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير " دراسات إستراتيجية، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 12، 1998، ص 07 .

³ ناظم عبد الواحد جاسور، مرجع سابق، ص 16 .

⁴ محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، بيروت، دار الجيل، 1999، ص 188 .

يبقى متأثراً بخصائص التبعية جنوب -شمال، وهذا ما يدفع إلى مناقشة الأفكار والسلوكيات الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي في علاقته الاقتصادية مع جيرانه المتوسطيين¹.

وهو الرأي الذي ذهب إليه سمير أمين حين طرح مقولة " الاستعمار الجماعي " أي المراكز الرأسمالية أصبح باستطاعتها -على العكس من عصر الاستعمار التقليدي- ضبط التناقضات بينها إلى حد ما خاصة في ظل العولمة .

الفرع الثاني:المقاربة النيوليبرالية في العلاقات الدولية

مدخل عام للفكر الليبرالي :

كما يرى أندريه ليبيش André Liebich² فإن مصطلح ليبرالية مصدره اللفظة اللاتينية Liber والتي تطلق على العبد الحر، وهي مرتبطة عادة بكلمة Liberté التي تحمل مدلول الحرية والليبرالي هو الشخص الذي يؤمن بالحرية، ولكن هذا الطرح لا يعطي سوى نظرة ضيقة لليبرالية³. حيث تشير الليبرالية إلى جملة واسعة من الأفكار والنظريات ذات الصلة بالحكم، والتي تدافع عن الحرية الفردية، كما يمكن فهم الليبرالية على أنها تقليد أو فلسفة سياسية عريضة تشمل جوانب عديدة اقتصادية، ثقافية، سياسية وفكرية.

فالليبرالية في بداية الأمر هي مجرد أفكار فلسفية أكثر منها عملاً وممارسة في الميدان، حيث نجد أفكار إيراسموس Erasmus في القرن السادس عشر (1517) و الذي يعتبر أن الحرب غير مفيدة للبشرية⁴.

ينطلق الليبراليون من أعمال لوك John Locke (1689) ، روسو Jean Jaque Rousseau (1762) وإيمانويل كانط Emmanuel Kant (1779) - مع أن المبادئ الليبرالية كانت منذ سان تزو Sun tzu - والذين يمتلكون تصوراً إيجابياً للطبيعة الإنسانية وهذا يتضح من خلال المظهر

¹ أليساندرو رومانولي، "التمية الاقتصادية والتبادل الحر الأورو-متوسطي"، موسوعة البحر الأبيض المتوسط، (تر:حسن بن منصور) الجزائر:منشورات زرياب، 2003 ، ص56 .

² أندريه ليبيش أستاذ العلوم السياسية في جامعة كيبك، وصاحب كتاب الليبرالية الكلاسيكية الصادر سنة 1985 . " le libéralisme " classique .

³Classification des théories des relations internationales, obtenu en parcourant <http://www.mapageweb.uMontreal.Cazahar.pdf>

⁴ مبروك غضبان ، المدخل للعلاقات الدولية، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007 ، ص 331 .

المعياري للتيار الليبرالي الذي يسعى فقط لفهم العالم وإنما لتغييره أيضا، حيث يركز في ذلك على الوضعية الاقتصادية الجيدة، وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية ونشر العدالة الاجتماعية¹.

كما يمكن اشتقاق ثلاثة اتجاهات نظرية لتفسير الصراعات والتعاون على المستوى الدولي، إذ أن كلا منها يشدد على عنصر مختلف للعلاقة بين الدولة - المجتمع على المستوى الوطني وعبر الدولي، الاتجاه الأول يركز على طبيعة الاعتماد المتبادل السوسيو-اقتصادي (الليبرالية التجارية) والاتجاه الثاني يركز على التمثيل السيئ للمصالح الوطنية (الليبرالية النيابية)، أم الاتجاه الثالث، فيركز على مدى التطابق من عدمه في القيم الوطنية (الليبرالية المثالية)².

النظرية الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية) :

غالبا ما يستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة neoliberalism للدلالة على الليبرالية المؤسساتية الجديدة³، وفي الممارسة السياسية يطرح مفهوم الليبرالية الجديدة في إطار الرأسمالية وقيم الديمقراطية الغربية، وقد تم تطوير الليبرالية الجديدة (الليبرالية المؤسساتية) في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تشمل أيضا على تيارين في حقل العلاقات الدولية يشتركون في الدور المركزي للمؤسسات الدولية وهذين التيارين هما: النظرية النقدية والأمن الجماعي⁴.

وقد تم تطوير نظرية الليبرالية المؤسساتية في سبعينات وثمانينات القرن العشرين من طرف منظري البراداييم التعددي أمثال روبرت كوهين وجوزيف ناي .

مفهوم المؤسسات :

على غرار باقي المفاهيم في حقل العلوم الاجتماعية، لا يوجد هناك اتفاق عام حول مفهوم المؤسسات في أدبيات العلاقات الدولية حيث يستخدم هذا المفهوم أحيانا بشكل واسع جدا ليشمل كل العلاقات الدولية، مما يعطيه بذلك قيمة تحليلية محدودة، حيث يراد به على سبيل المثال " جملة راسخة من السلوكات والممارسات تسعى إلى تحقيق التقارب، وذلك وفق قواعد تقيد سلوكات الدول وتحدد نشاطاتها وتقلل من احتمالات اللجوء إلى الحرب، وقد عرف الباحث جون ميرشايمر john meersheimer - وهو أحد أبرز خصوم المؤسساتية - عرف المؤسسات على أنها " جملة من القواعد التي تحدد الطرق التي تحتم على الدول التعاون والتنافس مع بعضها في إطارها أي أنها تصف أشكالاً

¹ Christian Geiser, approche critique sur les conflits ethniques et les réfugiés, obtenu en par courant : www.paitbalkans.org/contribution/gésier-parant-Bosnie.PDF

² أندري مورافسيك، مرجع سابق .

³ Eric Mulot, *libéralisme et néolibéralisme : contenance ou rupture*, paris : matisse ;2002 , P17

⁴ Gérard Duménil, Dominique Lévy, *le néolibéralisme sous hégémonie états -UNIENNE*, paris: ce prema p-ens , p-p 04-05

مقبولة من سلوك الدول وتحرم الأنواع غير المقبولة، وهي القواعد التي يتم التفاوض بشأنها من قبل الدول ، وهذه القواعد تتضمن التوافق المشترك حول المعايير العليا، والتي هي معايير الدول المعرفة في إطار الحقوق والواجبات ويضيف ميرشايمر أن المؤسسات ليست شكلا من أشكال الحكومة العالمية على الرغم من أن الدول نفسها عليها اختيار الخضوع للقواعد التي أنشأها مما يعني أن المؤسسات عبارة عن تعاون لا مركزي لوحدات دولية ذات سيادة¹.

أصول الليبرالية المؤسساتية :

تعتبر المؤسساتية امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي functional integration التي ازدهرت سنوات الأربعينات والخمسينات ودراسات التكامل الجهوي regional integration التي سادت سنوات الستينات، وأخيرا دراسات الاعتماد المتبادل المعقدة complex interdependence والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية transnational، التي ازدهرت سنوات السبعينات خاصة في أعمال كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي في سنوات السبعينات والثمانينات².

في أعقاب الحرب العالمية الأولى لاحظ ميثراني David Mitrany أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها، وإعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة لتقسيم العالم إلى وحدات قومية منفصلة ومتحاربة، وكبدل لهذه الوضعية أقترح ميثراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية، والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلا للتكامل الدولي، وقد تمحور تطور ميثراني حول مبدأ الانتشار أو التعميم Ramification، وهو نفس المعنى الذي قصده الباحث هاس Hass بالمصطلح spillover وهذا يعني أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى، كما أن عملية التعميم أو الانتشار من قطاع لآخر يزيد من الدعوة للعلاقات بين مختلف البيروقراطيات في مختلف الدول لمواجهة المشكلات التي قد تبرز لسبب أو لآخر وبالتالي زيادة توجه نحو التكامل .

هذه الحجج حول المكاسب الإيجابية للتعاون العابر للقوميات شكلت جيل جديد من الباحثين في سنوات الستينات والسبعينات والتي أخذت حيزا أيضا في سنوات التسعينات من القرن العشرين، كما أن التبريرات التي قدموها لم تتمحور فقط حول المكاسب التجارية المشتركة، ولكن أيضا نظرا لتراجع

¹ John mearsheimer , " the folse promise of international institution " . international security , vol 19 n 3(winter 94/95) P08

² Jean-Jacques roche ; op-cit , p-p 89-90 .

دور الدولة لصالح فواعل أخرى عبر قومية، فالسياسات العالمية لم تعد حكرًا على الدولة كما كانت خلال القرون الثلاثة من النظام الويستفالي، حيث توصل كل من جوزيف ناي و روبرت كوهين إلى أن محورية فواعل أخرى مثل جماعات المصالح، الشركات العابرة للقوميات، والمنظمات الدولية غير الحكومية (O.N.G) يجب أخذها بعين الاعتبار¹، ومن هنا فإن صورة العلاقات الدولية يجب أن ينظر لها كشبكة عنكبوتية من فواعل مختلفة مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة².

وفي دراسة نشرت عام 1977 حملت عنوان " power and interdepondance " طور كل من ناي وكوهين مفهوم الاعتماد المتبادل المركب interdepondance complexe وقد أخذ هذا المفهوم مدلول بشكل أداة تحليلية ومضمونا مفهوماتيا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية³.

ورغم أن ظاهرة تخطي الحدود الوطنية Trans-nationalism كانت إضافة مهمة إلى مفردات منظري العلاقات الدولية فإنها بقيت غير مطورة كمفهوم نظري، ولعل أهم مساهمة للتعددية، كانت تطويرها لمفهوم الترابط " الاعتماد المتبادل " intedepandance، فبالنظر لتوسع الرأسمالية وظهور ثقافات عالمية، أدرك التعدديين أنه يوجد تواصل بين الدول⁴.

لهذا طور كل من كوهين وناي أداتين للقياس والتحليل هما :

-الحساسية Sensitivité: وتعني قدرة الفاعل أ على التأثير السريع والعميق على الفاعل ب.

-الإنجراحية vulnérabilité : وتعني قدرة الفاعل ب على مقاومة فعل أ، ولقد تعرض هذا الطرح التعددي لانتقادات شديدة من طرف رواد الفكر الواقعي، خاصة فيما يتعلق بانحسار دور الدولة، حيث تجاهل كينيث والتز أهمية المنظمات والمؤسسات الدولية، ولقد ناقش كينيث والتز في كتابه theory of international politics أن مستوى الاعتماد المتبادل دوليا بعيدا جدا على مستوياته في النظام السياسي الوطني، كما أن الاعتماد المتبادل الاقتصادي خاصة بين القوى الكبرى أقل بكثير من ذلك الذي كان سائدا فيما سبق.

الافتراضات الأساسية للمؤسسات الليبرالية :

ترتكز الليبرالية المؤسساتية على مجموعة من الافتراضات نذكر منها :

¹ Jean-Jacques roche , op –cit , p 91

² John.w.barton, world society , london : combridge university press , 1972 . p-p 36-37

³ Jean-Jacques roche , op –cit , P 91 .

⁴ تيموتي دان ، " الليبرالية" في عولمة السياسة العالمية ، مرجع سابق ، ص 328 .

- التعاون ممكن بين الدول حتى في حالة الفوضى وانعدام القانون كما أن من شأن الأنظمة والمؤسسات لجم وتخفيف تبعات هذه الفوضى فالفوضى تعني غياب السلطة الرادعة التي بإمكانها تعزيز آلية تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية .

- الدول هي الفواعل الأساسية في حقل العلاقات الدولية ، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، والدولة كيان أناني عقلاني تهتمها المصلحة الخاصة وتعمل على زيادة مكاسبها، وهذه الدول لا تأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى حيث تهتم بمصالحها هي، فإذا نتج من أي تعاون مكسب جادها، شاركت فيه، ويعتقد الليبراليون الجدد أن هذا الطرح ينطبق على صعيد التعاطي الاقتصادي فقط، إذ أن ديناميكيات التعاون الآخر صعبة المنال في الشؤون الأمنية، حيث يعتبر مبدأ التبادلية الذي جاء به أكسلور Axelord من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحقيقه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية ، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين .

- إن الخوف من الغش والخداع والإنشاق عوائق أساسية في وجه أي تعاون بين الدول، وهذه الريبة تمنع التعاون حتى ولو كان فيه مصلحة متبادلة بين الدول، وتحاول المؤسسات أو الأنظمة أن تعالج هذا الخوف بثلاث طرق مختلفة : إيجاد نوع من الالتزام القانوني، خفض نفقات الصفقات بين الدول وتقديم الشفافية والمعلومات حول أي مسائل نزاع المؤسسات والتعاون الدولي¹.

يشدد كل من روبرت كوهين و ليزا مارتن على أن المؤسسات بإمكانها تسهيل التعاون من خلال مساعدتها في تهدئة النزاعات، وبعبارة أخرى : فهي تسهل من مسألة الربط التي عادة ما تعزز مظاهر التعاون²، حيث يصبح بالإمكان تغيير سلوك الدول بشكل مستقل، ومن ثم بإمكانها أن تسبب السلام من خلال إقناع الدول بنبذ سلوكيات مضاعفة القوة، والقبول ببعض المحصلات التي قد تضعف من موقع قوتها النسبية³.

وبشكل عام تركز المؤسسات الليبرالية على مسائل الاقتصاد السياسي و حقوق الإنسان وإلى حد ما قضايا البيئة والمحيط، أي أن المؤسسات الليبراليين يعملون في إطار ما يسمى بحقل السياسات الدنيا أي المسائل المرتبطة بمن الإنسان والحياة الكريمة .

¹ مارتن غريفيتس ، تيري أوكالاهان ، مرجع سابق، ص 396 .

² المرجع نفسه، ص 396.

³ John mearsheimer , "a realist reply" , international security , vol 19 , n 3 (winter 1994) p-p 86-87

لكن هذا لا يعني أن المؤسسات تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون¹.

تمثل إلى جانب المؤسسات الليبرالية أطروحة السلام الديمقراطي جوهر الفكر الليبرالي في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث بدأ الحديث عن أطروحة السلام الديمقراطي قبل سقوط الإتحاد السوفيتي في ثمانينات القرن العشرين، مما فسح المجال لإبراز الطروحات القائلة بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى².

لذا فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا للسلام، و كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الليبرالية، فقد لقي هذا الطرح دعما واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية الأوروبية، كما تعمد الرئيس بيل كلينتون في خطابه عن حالة الإتحاد الأوروبي عام 1994 بالإشارة إلى غياب الديمقراطية كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى تعزيز عملية النشر الديمقراطي في أوروبا الشرقية والوسط بعد نهاية الحرب الباردة وفتح الباب أمام انضمام هذه الدول إلى الإتحاد الأوروبي³.

وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال مايكل دويل وجيمس لي ري ، وبروسيت راسيت، عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ⁴.

فهي تقوم أكثر من غيرها بتسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفاوضات، أو عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية، حيث يرى دويل أن إحدى فوائد الديمقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح نزاعات تخرج إلى الساحة العامة⁵.

وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي نحو إعادة ترتيب أولويات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، حيث أصبح التركيز على إرساء قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان، و ذلك وفق مجموعة من الالتزامات من الجانب الأوروبي و التي تضمنت في إعلان برشلونة، الاتفاقيات الثنائية، وكذا برامج ميذا للديمقراطية و حقوق الإنسان، من أجل الوصول إلى أنظمة حكم رشيدة تستند إلى قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان، و ذلك من خلال تمويل مشاريع تنمية الديمقراطية و حماية وترقية

¹ جون بيلس"الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة" في جون بيلس وستيف سميث: عولمة السياسة العالمية ، مرجع سابق، ص-ص، 427-426.

² كريس براون، فهم العلاقات الدولية ، (تر : مركز الخليج للأبحاث)، دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص-ص 258-255 .

³ جون بيلس، مرجع سابق، ص 428 .

⁴ ستيفن وولت، مرجع سابق .

⁵ جون بيلس، مرجع سابق، ص 429 .

حقوق الإنسان وأيضاً مراقبة مدى تطبيق هذا المشاريع من طرف دول الضفة الجنوبية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تلقت منح و قروض مالية من الاتحاد الأوروبي و البنك الأوروبي للاستثمار من أجل النهوض بقطاعات مفصلية كعصرنة العدالة، إصلاح القضاء و أنسنة السجون، تطوير نظام الشرطة، دعم التنمية الريفية، وكلها مشاريع تصب في دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أهمية هذا الطرح وما لاقاه من دعم أكاديمي، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، حيث يتساءل الدكتور سمير أمين عن الديمقراطية المطلوبة، حيث يرى أنه لا مجال للتقليل من أهمية الإرث الديمقراطي البرجوازي الغربي، أي احترام القوانين والشرعية، والتعبير الحر عن تعدد الآراء، والعمليات الانتخابية، وفصل السلطات، وتنظيم السلطات الموازية، ولكن لا يمكن التوقف عند هذا الحد، فالمطلوب من الديمقراطية أن تتطرق وتتجدد وتندرج في إطار يلعب فيه قانون التطور المتفاوت دوره¹.

المبحث الثاني: التأسيس المفاهيمي و النظري للتحول الديمقراطي

تم تخصيص هذا المبحث لنتناول فيه مفهوم التحول الديمقراطي و أهم المدارس النظرية التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة و عليه يتكون هذا الفصل من مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: حول مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الثاني: المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

المطلب الأول: حول مفهوم التحول الديمقراطي

على الرغم من سهولة الدلالة اللفظية لمصطلح التحول الديمقراطي، إلا أن لهذا المصطلح كغيره من المصطلحات المستخدمة في العلوم الاجتماعية بشكل عام تعريفات مختلفة بالنظر إلى أنه يشمل أبعاداً متعددة، ومن أجل الوقوف على ماهية هذا المصطلح يمكن التطرق إلى معنى التحول ثم إلى الديمقراطية.

معنى التحول:

يقصد بمصطلح التحول التغير في الشيء أو انتقاله من صورة إلى صورة أخرى²، وكلمة التحول تقابلها في اللغتين الفرنسية والإنجليزية كلمة transition وتعني المرور أو الانتقال من حالة

¹ سمير أمين، إمبراطورية الفوضى، (تر: سناء أبو شقرا) بيروت: دار الفارابي، 1991، ص 83.

² محمد السويدي، مفاهيم علم الاجتماع الثقافي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 109.

معينة إلى حالة أخرى، فالواقع والتاريخ يشهدان على أن المجتمعات الإنسانية لا تثبت على حالة واحدة دائماً بحيث أن أي نسق اجتماعي إنما يحتوي على نوعين من العمليات، أولى تعمل على الحفاظ عليه وضمن استمراره، وثانية تعمل على تغييره وتبديله وإبتداءاً بالتعديل و انتهاء بالثورة¹.

وهكذا يعتبر علم الاجتماع من أول ميادين التحول (التغيير) للدراسة، كما أن علماء الاجتماع، في الوقت الحاضر يرون أن التغيير في البناء الاجتماعي يشكل أحد ميادين علم الاجتماع المعاصر، حيث يعرف "كينجسلي ديفيز Kingsley davis التغيير الاجتماعي على أنه التحول الذي يطرأ على التنظيم الاجتماعي، سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه².

وعلى الرغم من كون علم الاجتماع هو السباق في دراسة مفهوم التحول، إلا أن ميدان هذا العلم ليس وحده الذي يخضع لمنطق التحول، حيث يحدث الأمر نفسه في ميادين العلوم الأخرى والتي من بينها العلوم السياسية. حيث يشير مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في الأبنية أو العمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمشتملاتها السلطة ، الإجبار والنفوذ السياسي³، فالتغيير السياسي يمس البناء السياسي كإباحة التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات نزيهة وحررة.

الفرع الأول: معنى الديمقراطية

ألقى أبراهام لنكولن في سنة 1863 خطاباً تاريخياً جاء فيه إن حكومة من الشعب يختارها الشعب من أجل الشعب، يجب أن لا تزول من على وجه الأرض، وقد أصبحت هذه الجملة أكثر وأشهر تعريف للديمقراطية، وهذا التعريف ينطبق مع الأصل اليوناني للكلمة Democracy الذي يتكون من شقين Demos وتعني الشعب، و Cratos وتعني السلطة أو الحكم، وعليه فإن الديمقراطية عند اليونان تعني حكم الشعب.

فالديمقراطية تعود بجذورها إلى سقراط، وأفلاطون و أرسطو، وإلى التطبيق الأثيني، وجوهر توسيع دائرة الحقوق بين البشر، بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة⁴.

¹ أحمد طعيبة، "دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي -حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 8 .

² محمد السويدي، مرجع سابق، ص 109.

³ أحمد طعيبة ، مرجع سابق ، ص 09 .

⁴ علي الدين هلال، " مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث"، في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2 ،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 38 .

ويعود الفضل الأول في التأسيس لنظام ديمقراطي إلى صولون من خلال التشريعات التي وضعها عام 594 ق.م والتي وضع بها الحجر الأساسي للديمقراطية اليونانية، بما أدخله من إصلاحات اجتماعية وسياسية¹ قضت على نظام الحكم الأرستقراطي وأعطت للطبقة الشعبية دورها في نظام الحكم وتسيير شؤون الدولة².

إن الديمقراطية في مفهومها المعاصر، جاءت نتيجة لصراع تاريخي بين الأغلبية وهي الشعب ضد الأقلية متمثلة في الحكام المتحالفين مع الكنيسة وطبقة النبلاء، وعليه تعد الديمقراطية بديلا عن كل أشكال الحكم التي سبقتها، ويرى كثير من الباحثين أن البداية التاريخية للديمقراطية المعاصرة تعود إلى الأحداث الكبرى التي عرفتها أوروبا متمثلة في بروز بعض الأفكار والفلسفات، كفلسفة الأنوار وكذا بروز الرأسمالية، وبسبب هذه النشأة اعتبر البعض الديمقراطية عبارة عن مذهب سياسي غربي، حيث يستخدم مفهوم الديمقراطية الذي أعطته إياه الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر³.

فالشعور الديمقراطي هو نتيجة لحركة عبر القرون، حيث يتيح المؤرخ الفرنسي " جيزو" في كتابه "تاريخ أوروبا من نهاية الإمبراطورية الرومانية إلى الثورة الفرنسية" تتبع هذه الحركة، أي التطور الذي أدى إلى ظهور الديمقراطية في أوروبا، نمو الشعور الديمقراطي في البلاد الأوروبية، هذا الشعور الذي تكون ببطء قبل أن يتفجر في التصريح بحقوق الإنسان والمواطن الذي يعد التنوير الأسطوري والسياسي للثورة الفرنسية⁴.

ومن التطورات المهمة لمفهوم الديمقراطية رفض Joseph .A.Shumpiter التعريف الكلاسيكي السائد خلال القرن الثامن عشر والذي يقول: إن الأسلوب الديمقراطي هو ذلك الترتيب المؤسساتي الذي يمكن من خلاله التوصل إلى القرارات السياسية التي تشخص الخير العام، عن طريق جعل الشعب نفسه يتخذ القرارات من خلال انتخاب أفراد يقومون بتنفيذ إرادة الشعب، حيث اعتبر شمبيتر أنه لا يوجد هناك خيرا عاما يمكن أن يجمع حوله الجميع، على اعتبار أن الخير العام يمكن أن يعني أشياء مختلفة حسب كل فرد، واقترح بدلا من ذلك التعريف التالي، " الديمقراطية هي ذلك الترتيب

¹ Voir gaston lavergese : la démocratie en Grèce antique et à Rome, publié sur le site internet: www.esplande.org/democratie

² مصطفى النشار، تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 29 .

³ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 11.

⁴ مالك بن نبي، تأملات، دمشق: دار الفكر، 2002، ص 69.

المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد من خلال اكتساب السلطة والحصول على الأصوات عن طريق التنافس¹.

أصدر جيمس برايس James Bryse بعد الحرب العالمية الأولى عن "الديمقراطية الحديثة" Modern Democracies، دراسة اختار فيها المنهج المقارن، كما أن دراسته كانت موضوع معين هو الديمقراطية، والسبب الذي دعاه إلى اختيار الديمقراطية هو ملاحظته انتشارها بعد الحرب العالمية الأولى بين أكثر الدول القائمة، فالباحث في مطلع القرن التاسع عشر لم يكن يستطيع أن يدرس إلا المنتظم السياسي² لبلد صغير كسويسرا، ولكن التطور الذي حدث في مئة عام جعل أكثر ممالك العالم القديمة تتحول إلى الديمقراطيات، ويعني هذا التطور أن الديمقراطية أصبحت المنتظم السياسي المفضل لدى الجميع، وأن الفكر السياسي لم يعد يثير السؤال القديم ما هي الدولة الفضلى؟، بل أصبح يطرح السؤال الجديد التالي: ما هي الغايات التي يجب أن يتخذها المنتظم السياسي ليتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك يفضل برايس المقارنة بين مختلف الديمقراطيات القائمة مقارنة تحليلية واستقرائية، ويرمي برايس إلى التعرف إلى حقيقة الديمقراطية بالدراسة المقارنة للمؤسسات الديمقراطية لا أن يتعرف إلى هذه المؤسسات، فالدراسة السياسية العلمية المقارنة بالنسبة لبرايس تنتبع وقائع المؤسسات أو الظواهر السياسية وتقرن بينها كما تفعل الطبيعيات، وقد أراد برايس من خلال دراسته هذه التوصل إلى نظرية حول ما سماه الطبيعة الإنسانية الديمقراطية³.

لقد أصبح مفهوم الديمقراطية لدى العديد من المفكرين وعلماء السياسة أمثال جون لينز Juan Linz يعني السماح للهيئات السياسية المستقلة لممارسات الحريات الأساسية كالاقتصاد، الإعلام والاتصال في ظل منافسة حرة وبوسائل غير عنيفة، قصد إشراك كل الأطياف ومن دون استثناء في عملية صنع واتخاذ القرار⁴.

¹ نشاء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 17. في هذا الصدد أنظر أيضا:

Larry Diamond, is the third wave of democratization over ?working paper,1997,p07

² تجب الإشارة هنا إلى أن الدكتور حسن صعب في كتابه علم السياسة، يفضل إطلاقه مصطلح المنتظم السياسي على كلمة Système بدلا من مصطلح النظام السياسي، حيث يرى أن المنتظم أعم وأشمل من كلمة نظام، وفي المقابل يطلق مصطلح نظام على كلمة Régime وعليه فإنه يوظف مصطلح النظام السياسي يعني به نظام الحكم

³ حسن صعب، علم السياسة، ط 5، بيروت: دار العلم للملايين، 1977، ص 327-330.

⁴Larry Diamond , is the third wave of Democratization over ? The imperative consolidation, working paper, 1997 .p-p 15. obtenu en parcourant : www.kellogg.nd.edu/publication/working_paper/wps/237pdf.

كما انعكس التطور العلمي والتقني على مفهوم الديمقراطية¹ خاصة فيما تعلق بالديمقراطية الإلكترونية التي يتم التعبير عنها بالضغط على أزرار لوحة مفاتيح الحاسب الآلي، ولكن هذا يمكن أن يجلب نتائج سلبية على النظام الديمقراطي في حد ذاته².

يعود ظهور فكرة الديمقراطية الإلكترونية إلى الفترة التي عقت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد تم تطوير هذه الفكرة مع اختراع الحاسب الآلي وتسارع وتيرة الثورة التكنولوجية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نظرا لتزايد حدة مشاكل الديمقراطية وقد عرفت فكرة الديمقراطية الإلكترونية تطورا ملموسا يتضح من خلال المراحل الرئيسية التي مرت بها خلال العقود الخمسة الأخيرة³.

إن تحليل النقاش الدائر حول الديمقراطية الإلكترونية يبين أنه يتمحور حول ثلاث مسائل أساسية إعلام المواطنين، الحوار والنقاش، واتخاذ القرارات العامة وهذا ما يحيلنا إلى إحدى الإشكالات الرئيسية في عمل الأنظمة السياسية (كغياب الشفافية في اللعبة السياسية، تهميش المواطنين من عملية اتخاذ القرارات، فتطبيق فكرة الديمقراطية الإلكترونية يضع في الحسبان مثالية هذه الفكرة التي تتصل بوضعية يكون فيها المواطنون وبشكل تام ودقيق، على علم بما يحدث داخل اللعبة السياسية، ويتم إشراكهم في اتخاذ القرارات المحلية، وهذا صعب المنال⁴.

وفي هذا الصدد يقول دومينيك ولتن Dominique wolton أن المواطن أصبح اليوم عملاق من ناحية المعلومة، و لكن إذا تعلق الأمر بالفعل و التأثير فانه يصبح قزما⁵. كما يبقى بربر Benjamin barber متشائما فيما يخص تداعيات التكنولوجيات الحديثة على الممارسة الديمقراطية، فهو يعتبر أن استعمال هذه التكنولوجيات يخدم مصالح الجماعة المهيمنة اجتماعيا، والتي ترغب في زيادة سلطتها وليس توزيعها.

مما سبق يمكن القول أن الديمقراطية ليست ذات طابع سكوني ، فهي عملية تطويرية تعكس حركة تطور المجتمع، فلا يمكن وصف دولة معينة بأنها ديمقراطية، بل فقط تقاس درجة الديمقراطية

¹ Peter Scheider, technologie moderne et procédures démocratiques, obtenu eu par courant : www.senat.freurope/dossiers_conférence_président_CRR-Strasbourg_2004.pdf.

² Peter chen, Rachel Gibson, Electronic Democracy? the Impact of new communications technologies on Australian democracy –the Australian mitral university .2006 p 60 .

³ Thierry Vedel, "l'idée de démocratie électronique « , origines, visions, questions .paru dans : Perrineau pascal, le désenchantement démocratiques la tour d'aigues : Editions de l'aube , 2003 p .247 .

⁴ Thierry vedel , op-cit.p-p248 -249 .voir aussi : Tracy Weston electronic democracy (ready or not , here it comes) ; obtenu en parcourant : www.netcaucus.org/books_gov2001pdf_democracy.pdf .

⁵ Loet-maris Béatrice , van baste laer béatrice , " Démocratie électronique et citoyenneté virtuelle " , Wallonie , 62 , mars 2000 .p.64 .

فيها ونقول أنها أصبحت أكثر ديمقراطية مما سبق، وذلك وفق آليات لتحديد وتحسين مستويات الجودة السياسية والتي تقتضي شروط ضامنة حامية ومرقية لها .

الفرع الثاني: المعايير النظرية للديمقراطية

يرى الأستاذ لاري دايموند أن أي نظام ديمقراطي يجب أن يتضمن مجموعة من المميزات والسمات التالية¹:

- وجود دستور قائم على المبادئ و القيم الديمقراطية يحتوي على ضمانات كفيلة بمنع أية تجاوزات على مركزية المواطن و مشاركته السياسية و الحق في التجمع و المعارضة، وجود تعددية حقيقية قائمة على الإعلام والتنظيم المستقل
 - حرية الأقليات الإثنية، الدينية، العرقية في ممارسة شعائرهم الدينية والتعبير عن ثقافتهم وكذا المشاركة العادلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، عن طريق تحييد المؤسسات الدينية و التعليمية عن الصراعات السياسية.
 - المساواة القانونية والشرعية لكل المواطنين أمام قواعد القانون، بحيث تكون القوانين واضحة، معلنة، شاملة، مستقرة.
 - الحرص على بناء دولة الحق و القانون بوجود قضاء مستقل ومحاييد يسهر على مراقبة تطبيق القانون وحماية الأفراد وحقوق الجماعات.
 - خلق صحافة تعددية و حرة قادرة على إثراء النقاشات الديمقراطية، و لعب دور في الإعلام وخدمة حقوق المواطنة.
 - بناء منطق العقلنة السياسية لتحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة و أسرع وقت.
- و قد تضمن الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية المعتمد من طرف الإتحاد البرلماني العالمي سنة 1997 والذي نشر لاحقا في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2002، مبادئ أهمها²:
- الديمقراطية هي مبدأ معترف به عالميا، وهي حق أساسي للمواطن ينبغي أن ينمو في ظل مناخ من الحرية والمساواة والشفافية والمسؤولية، مع احترام التعدد في الآراء ومراعاة المصلحة العامة.

¹Larry Diamond , the spirit of Democracy : free societies throughout the world , new York : Times book ,2008. p 22

² أنظر وثيقة الإتحاد البرلماني الدولي رقم 33 الصادرة عن جمعية الإتحاد في دو 117 -جينييف 10 أكتوبر 2007 .

- الديمقراطية مثل أعلى يتعين السعي لبلوغه، وأسلوب من أساليب الحكم ينبغي تطبيقه وفقا للأشكال التي تجسد لنوع الخبرات والخصائص الثقافية، دون الإخلال بالمبادئ والمعايير المعترف بها دوليا، وهي على هذا النحو حالة أو وضع يمكن العمل دوما لاستكماله وتحسينه، ويتوقف مساره وتطوره على مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تهدف الديمقراطية أساسا، باعتبارها مثلا أعلى إلى صون وتعزيز كرامة القانون وحقوقه الأساسية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين تماسك المجتمع وتلاحمه وتوطيد الاستقرار الوطني والسلام الاجتماعي، فضلا عن تهيئة المناخ المناسب لإرساء دعائم السلام الدولي، وتعد الديمقراطية أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف كما أنها تعتبر النظام السياسي الوحيد القادر على التصحيح الذاتي.
- إن عملية الوصول إلى السلطة وممارستها وتداولها تقسح المجال في ظل الديمقراطية بمنافسة سياسية مفتوحة، نابعة من مشاركة شعبية عريضة وحررة ذات تمييز، وتمارس وفقا للقانون نسا وروحا.
- تقوم الديمقراطية على سيادة القانون ومباشرة حقوق الإنسان، وفي الدول الديمقراطية لا يعلو أحد على القانون والجميع متساوون أمام القانون.
- تقوم الديمقراطية على توافر مؤسسات محكمة البناء تضطلع بمهامها على نحو مرض، بالإضافة إلى توافر مجموعة من المعايير والقواعد، كما تتوقف أيضا على إرادة المجتمع المدرك تماما لحقوقه ومسؤولياته.
- إن العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية يتمثل في إجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن إرادته، ويجب إجراء انتخابات على أساس الاقتراع العام، العادل والسري كما ينبغي أن يخضع تنظيم الأحزاب وأنشطتها وشؤونها المالية وتمويلها ومبادئ لنظم سديدة ومحايدة لضمان سلامة الديمقراطية ونزاهتها.
- المساواة العامة عنصر أساسي من عناصر الديمقراطية ويصدق ذلك على كل من يشغل منصبا عاما، سواء كان منتخبا أو غير منتخب، وعلى كل الأجهزة ذات السلطة العامة دون استثناء، وتتطلب هذه المساواة أن يكفل للشعب حق الحصول على المعلومات التي تتعلق بأنشطة الحكومة والحق في تقديم الالتماسات إلى الحكومة والمطالبة بالإنصاف من خلال آليات إدارية وقضائية نزيهة.

- المؤسسات القضائية وآليات الرقابة المستقلة المحايدة والفعالة هي الأجهزة التي تكفل سيادة القانون، وسيادة القانون هي ركيزة الديمقراطية.

- إن تحقيق استدامة الديمقراطية يتطلب من ثم تهيئة مناخ ديمقراطي وثقافة ديمقراطية، ودعمها بالتربية والتعليم، وغير ذلك من وسائل الإعلام والثقافة وبناء على ذلك يتعين على المجتمع الديمقراطي أن يلتزم بتعزيز التربية ولاسيما التربية المدنية وتنشئة المواطن الصالح المسئول¹.
من خلال ما سبق وتعرضنا إليه حول معنى التحول ومعنى الديمقراطية يمكن أن تساءل عن مفهوم التحول الديمقراطي.

الفرع الثالث: مفهوم التحول الديمقراطي

خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية لمحاولات معمقة للتأصيل المفاهيمي ظهرت من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات المعاصرة بهذا الموضوع، فبينما تقاسم هذا الاهتمام عدد من الموضوعات إلا أن طبيعة مفهوم التحول الديمقراطي الذي اتسم بالاتساع والشمول إلى جانب ضرورة صياغة تعريف إجرائي له، فرض مزيداً من الاهتمام لتأصيل هذا المفهوم، الذي اختلف بطبيعة الحال عن المفهوم التقليدي للديمقراطية، حيث لم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطي في دول العالم الثالث باعتباره نتاجاً لعمليات التحديث وإنما أضحت نتاجاً لتدابير إستراتيجية واتفاقيات بين مختلف النخب السياسية إلى جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية، فقد اهتمت أدبيات العقد الحديث بالمفاهيم التي ارتبطت بآليات التحول و سبل ترسيخه، و في هذا الإطار تعددت محاولات تأصيل مفهوم التحول الديمقراطي من خلال دراسات كل من فيليب شميتز و كارل Philip shamitter , Karl²، حيث يذهب فيليب شميتز وجيليرم أودونيل إلى أن مفهوم التحول الديمقراطي يشير إلى المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وتنتهي هذه المرحلة في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد³.

¹ المرجع نفسه

² هدى ميتس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" في اتجاهات حديثة في علم السياسة (علي الدين هلال محرر) القاهرة :اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999، ص 135 .

³ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص 16.

حيث تتحدد هذه التحولات من ناحية ببدء عملية تحلل النظام السلطوي ومن ناحية أخرى بإرساء شكل من أشكال الديمقراطية أو عودة شكل من أشكال النظام السلطوي أو ظهور بديل ثوري، ومن الجائز أيضا أن تنتج هذه التحولات نظاما هجيناً أو تتحدر بالكامل نحو الفوضوية¹.

فالتحول الديمقراطي حسب شميتر هو عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحويل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر ويعرفه روستو التحول الديمقراطي بأنه عملية إتحاد يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقاً للطرف المتغير في هذا الصراع².

وقد عرف صاموئيل هانتغتون التحول الديمقراطي على أنه مجموعة تحولات من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وهذا ما يوحي بوجود فترة زمنية وعدد مهم من التحولات والردات العكسية خلال هذه الفترة. وهو يرى أن العالم قد شهد موجتين سابقتين من الديمقراطية (موجة طويلة وبطيئة من سنة 1828 حتى 1926، وموجة ثانية بعد الحرب العالمية الثانية من 1943 حتى 1964، وقد انتهت كل منهما بما يسميه "الموجة العكسية" كانتا على التوالي 1922-1942 و 1961-1975. ويذكر هانتغتون أنه بحلول عام 1990، كان ثلثا دول الموجة الثالثة قد ارتدت إلى الحكم الشمولي في موجة عكسية كبرى، ويرتبط ذلك بعوامل عديدة، منها الاستقطاب الاجتماعي والسياسي أو العدوى نتيجة انهيار نظم ديمقراطية أخرى اقتصادية أو ضعف في القيم والمعايير الديمقراطية السائدة .

"إن عملية التحول الديمقراطي تتطلب إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية، وهذا يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (...). وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات"³، وهو ما يعني الانتقال من النموذج الكلي الشمولي القائم على هيمنة الدولة على كافة مجالات الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، إلى نموذج يظهر نوعاً من

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004، ص 29.

أنظر أيضاً: Larry Diamond , the state of democratization at the Beginning of the 21st century " the white bead journal of Diplomacy and international Relations, winter / spring 2005 ,p:14 .

² بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 29.

³ عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جولية 2006، ص 137 .

التنازل عن طريق السيطرة التقليدية على القطاعات الحياة في أفرعها المختلفة دون التخلي عنها تماما من حيث المبدأ، وعلى ذلك يمكن القول أن الديمقراطية يجب النظر إليها على أنها التحول النهائي لعمليات اقتصادية اجتماعية سياسية وثقافية مديدة، وليس كتبديل لتحول فوري، كما أن التوجه نحو التحول الديمقراطي يشكل بداية تأسيس التحول الديمقراطي الذي هو الضامن الوحيد لأن تسير العملية الديمقراطية وفق خط سليم¹.

وحتى يثمر التحول بتنمية سياسية حقيقية ينبغي أن يتم وفقا لقيم المجتمع الذي حصل فيه، فحتى تتحرك القوى المجتمعية ينبغي لها أن تتغذى على قيم تكون وليدة واقعها ليكون هناك تلاؤم بين خصوصيات المجتمع ومحركاته².

الفرع الرابع: تمييز مفهوم التحول الديمقراطي عن بعض المفاهيم التي ارتبطت به

*التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي :

يرى صاموئيل هانتنتغتون أن التحول الليبرالي يرتبط بزيادة مساحة الحرية المسموح بها للأفراد، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا للنقاش العلني، وتخفيف الرقابة على الصحف، واتساع المجال أمام تكوين ونشاط التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والجمعيات وفق شروط معينة، وجعل انتخابات لمناصب ذات سلطة بسيطة والحد من التدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم وهنا قد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك³.

فالتحول الليبرالي يتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي نفسه، كما أنه لا يعني بالضرورة إرساء تحول ديمقراطي ولو أنه يمكن يسهم في تحفيز هذه العملية.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا محاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي⁴.

وعليه فإن عمليتا التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي ليس لزاما أن يحدث بشكل متزامن، فالحكام السلطويون قد يسمحون بحدوث عملية التحول الليبرالي على اعتقاد أن انفتاح النظام أو وجود

¹ رضوان جودت زيادة، "خطاب الديمقراطية في المجتمعات العربية"، مجلة شؤون عربية، عدد 132، شتاء 2007، صص 100-108.

² سلوى بن جديد، قراءات سياسية في مواضيع ومسائل راهنة، الجزائر: للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع 2008، ص 87.

³ Samuel Huntington, the third wave of democratization in the late of twentieth century, 1991, p09-16

⁴ هدى ميتكس، مرجع سابق، ص 136.

مساحات لتحرك الأفراد بحرية من شأنها أن يزيد من شرعية النظام دون أن يصاحب هذا تبدل في هيكل السلطة، إلا أنه مع الحقوق والحريات التي يمنحها النظام للأفراد، فإنه يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة، مما يترتب عليه ازدياد المطالب الشعبية بالتحول الديمقراطي، وإذا كانت هذه المطالب قوية بالدرجة الكافية فإنها من الممكن أن ترغم السلطة على المزيد من التحول الديمقراطي وعلى هذا فإن الديمقراطية تعد مرحلة أعلى من مرحلة التحول الليبرالي.

ويصل أودونيل إلى توصيف عملية التحول باه طرق أو شريط مزدوج تتدمج في العمليتان بمرور الوقت كل منهما بدوافعهما وتردداتهما وخصائصهما وفي حالة تحقيق النتائج المرجوة فإن العمليتين ترتبطان معا حتى تصلا إلى الديمقراطية¹.

وعليه يرى أودونيل أن الديمقراطية ليست فقط شكل حكم ولكن أيضا سمة من سمات النظام السياسي وخاصة فيما تعلق بجانبه الشرعي، وعليه يجب قياس إلى أي درجة تحققت خصائص دولة الحق والقانون، حيث يقول "إن الديمقراطية ليست فقط نظام سياسي تعديدي، ولكن أيضا علاقة بين الدولة ومواطنيها، وبين المواطنين بعضهم ببعض، تحت شكل من أشكال حكم القانون الذي يضمن ليس فقط المواطنة السياسية ولكن أيضا المواطنة المدنية، ويفرض شبكة معقدة من المسؤولية"².

التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي

هو أحد المفاهيم التي لا يرد بشأنها مفهوم محدد في إطار العلوم السياسية وعلى العموم، فهو يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية السياسية والمؤسساتية ووظائفها، وكذا أساليب عملها وأهدافها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي ذاته، واستنادا لمفهوم التدرج، وذلك يعني زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وبآليات نابعة من داخل النظام وبمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا وإقليميا ودوليا . وعلى هذا الأساس فالتحول الديمقراطي يختلف عن الإصلاح السياسي لكونه يشير كما هو مبين أنه يشير إلى الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي³.

المطلب الثاني: المداخل النظرية للتحول الديمقراطي

¹ بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 34 .

² Graciela Ducatzenzeiller, " Nouvelles approches à l'étude de la consolidation démocratique ", *revue internationale de politique comptonée* ; vo 18 , n 2 , 2001, p 195 .

³ أحمد طعيبة ، مرجع سابق، ص .

هناك اتفاق في الأدبيات السياسية والسوسولوجية المعاصرة على وجود ثلاث مدارس أو مقاربات لتفسير آليات التحول الديمقراطي، وهذه المدارس هي مدرسة التحديث، مدرسة الانتقال ومدرسة البنيوية.

الفرع الأول: مدرسة التحديث

يربط رواد هذه المدرسة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وتعتبر افتراضات وأطروحات علم الاجتماع السياسي الأمريكي سيمور مارتن ليبست "Lipset.S.M" من خلال كتابه رجل السياسة Political man، الذي بذل فيه جهدا كبيرا ليقدم الأدلة الامبريقية على استقرار المجتمع الأمريكي وتضامن جماعة وخلوه من مظاهر الصراع أو قدراته على امتصاصها. وينعكس ذلك كله فيما أسماه ليبست "بالديمقراطية المستقرة Stable Democracy" التي يتميز بها المجتمع الأمريكي على ما عداه من المجتمعات الأخرى بحيث يحاول ليبست أن يربط بين الاستقرار الديمقراطي وبين التنمية الاقتصادية، معتقدا أن فيبر يكون على صواب عندما ذهب إلى الديمقراطية الحديثة في صورتها النقية يمكن أن تظهر فقط أثناء عملية التصنيع الرأسمالي¹.

كما يذهب ليبست إلى أنه إذا كان المجتمع المتقدم هو الذي يستطيع أن يخلو الموقف من خلال يشارك عدد كبير من جماهير السكان في الممارسة السياسية، وبهذا الأسلوب الكافي لأن يبعد عن أسلوب الديماغوجية غير المسؤولة، فإن المجتمع الذي ينقسم إلى جماهير كبيرة مغلوطة على أمرها تحكمها صفوة صغيرة محظوظة يصبح إما مجتمعا أوليغارشيا أو مجتمعا قائما على الاستبداد، وعلى المستوى الواقعي، فإن الشكل الديمقراطي المستقر تمثله الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، أما الأوليغارشية فإنها تظهر في الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية، تايلاند، إسبانيا، البرتغال، أما وجه الاستبداد في العالم الحديث فإنه يظهر في الشيوعية والبيرونية².

ويخلص ليبست إلى أن التطور الإقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة في السلام ومزيد من الأمن الإقتصادي، ونشر التعلم يظل من صيغ النضال التطبيقي³.

لقد بذلت العديد من الجهود لتأسيس اقتراب يقوم على افتراض وجود علاقة بين الإصلاح الهيكلي ذي المعنى الإقتصادي والتحول الديمقراطي، بحيث أن إحداث إصلاح هيكلي في بنية الإقتصاد

¹ أحمد زايد، علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية، القاهرة: مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 129.

² المرجع نفسه، ص 130.

³ المرجع نفسه، ص 131.

بالتحول نحو اقتصاديات السوق، يؤدي إلى إحداث تحول ديمقراطي¹، وعليه ينظر هذا التيار للتنمية على أنها عامل مساعد لقيام الديمقراطية نظرا لما يلي²:

- إن التنمية الاقتصادية تقود إلى تغيير في القيم المجتمعية، بما يخدم توجهها الإنتاج الديمقراطي
- إن التنمية توفر القدرة على قيام نظم تعليمية شاملة ومتطورة وهو ما بذل في تعميق الوعي لدى المواطنين، وينمي في نفوسهم قيم التسامح والحوار والإعلان والعقلانية، وهي قيم لا غنى عنها لأية ممارسة ديمقراطية .

- إن التنمية الاقتصادية تساهم في زيادة الدخل الفردي، بما يحقق الأمن الاقتصادي للمواطنين، ويساعد في الحد من الصراعات الاجتماعية، ويمكن المواطن المجتمع من تكريس وقت أطول لبلورة مواقف سياسية تجعلهم يخرطون في الشأن العام .

- إن تحقيق التنمية، وما توفره من نول مالية مرتفعة، تساعد الطبقة الوسطى على التفرغ للمشاركة في الشأن العام، والحضور القوي للطبقة الوسطى ويضفي بدوره طابعا وسطيا على التنافس السياسي، ويبعد الحياة السياسية التطرف والعنف.

- إن التنمية وما توفره من مداخل مالية مرتفعة، توسع هامش الاختبار أمام المواطنين للمطالبة بحقوقهم المعنوية أي الحقوق المدنية والسياسية.

أما بهالاً فقد قدم مدخلا مختلفا حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، فهو يرى أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم يرتبط ارتباطا قويا بمفهوم الحرية، حيث اختبر العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية بجانبه السياسي والاقتصادي، بدلا من اختبار العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وهو بذلك يرى أنه نظرا لأن الدراسات السابقة لم تقم بعزل الحرية الاقتصادية فإنها لم تقم بتقدير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحرية السياسية بصورة مناسبة.

ويشير بعض الباحثين إلى عدم إمكانية تطبيق هذه المعايير على تجارب اجتماعية مختلفة، سواء أدت في نهاية المطاف إلى تطبيق الديمقراطية أو الإقلاع عنها كنظام سياسي مستقر، فإن تركيا مثلا انتقلت إلى النظام الديمقراطي قبل أن تستكمل كل مستلزمات التحديث، ولم تتحقق الديمقراطية في

¹ نصر محمد عارف، إستولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي - النظر المنهج، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص-ص 312-314 .

² ندي ولد السالك، "الممارسة الديمقراطية مدخل إلى تنمية عربية مستدامة" المستقبل العربي، عدد 356، أكتوبر 2008، ص 26 .

السعودية رغم توافر معظم هذه المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية وينتمي عادة أصحاب هذا الرأي إلى المدرسة البنيوية.

الفرع الثاني: مدرسة البنيوية

تتعلق طروحات هذه المدرسة من مقارنة قائمة على دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأراضي الكبار والفلاحين والبرجوازية والدولة، وكيفية تبدل هذه العلاقة استجابة لديناميكية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، فهذه المدرسة تستند على تفسيراتها على عمليات التحول التاريخي طويلة المدى، وذلك وفقاً لفكرة ومفهوم بنى القوة والسلطة المتغيرة¹.

فهذه المدرسة تستند إلى أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخياراتها معينة، إلا أن هذه المبادرات والخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها، وتوجد هذه القيود في جميع المجتمعات تتمثل بأنها من بنى السلطة والقوة تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب في المجتمع وتشكيل تفكيرهم، وتوجد بنى السلطة والقوة بصورة مستقلة عن الفرد، تضع قيوداً أو تتيح فرصاً تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية، بينما في بعض الحالات الأخرى قد تقود إلى علاقات وتفاعلات بين بنى السلطة والقوة إلى مسارات سياسية أخرى (كالترجع الديمقراطي مثلاً)²، من ناحية أخرى فإن الفرد جزء من تلك البنى الموروثة من الماضي ويساهم مع الآخرين في استمراريتها.

وتركز هذه المدرسة تبعاً لذلك على التشكيلات الطبقية، وبنى الاجتماعية والتطور التاريخي، وذلك في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها. وتحلل على نحو خاص العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، واستجابة لمحددات بنيوية، إلى رسم إستراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وتقدم الديمقراطية من بداية ظهورها، مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية وانسجاماً مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدها.

¹ يوسف الشويري، "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في مؤلف: مدخل الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، (على خليفة الكواري محرر) ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 54.

² يرجع الاستخدام الأول لمصطلح "الترجع الديمقراطي" إلى لاري دايموند، وهو عالم سياسي وأستاذ في جامعة ستانفورد، وذلك في كتابه "روح الديمقراطية" Spirit OF Democracy، والأرقام تؤكد ذلك، ففي عام 2008 لاحظ معهد "فريدم هاوس" الذي ينتبع اتجاهات الديمقراطية والانتخابات على مستوى العالم، أن عام 2007 شهد أسوأ عام للديمقراطية منذ عام 1989.

وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدرسة البنوية في دراسة " بارنجتون مور " Baraington moor " المعنونة بـ Social origins of dictatorship and democracy في سنة 1966، حيث توصل مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية، كان بصفة عامة، نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأراضي والبرجوازية الحضرية والدولة، وقد وضع مور خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية¹ :

- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللزوم، ودون نمو طبقة أرستقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- إضعاف أرستقراطية الأرض.
- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.
- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

ولكن التاريخ يثبت عكس ذلك، فقد برزت الفاشية في ظل أوضاع كانت فيها البرجوازية الحضرية ضعيفة نسبيا، واعتمدت على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة لتمويل الزراعة التجارية، وحدثت الثورات الشيوعية ضمن أوضاع اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة، وكان الارتباط بين سادة الأرض والفلاحين ضعيفا وفشل سادة الأرض في تحويل الزراعة إلى زراعة تجارية، وكان الفلاحون متماسكين وعتروا على حلفاء ذوي مهارات تنظيمية².

الفرع الثالث: المدرسة الانتقالية

تركز المدرسة الانتقالية على النخب السياسية، ونشوء فئات متشددة في قلب هذه النخب مقابل فئات أخرى معتدلة، وكيفية إدارة الصراع الذي تضطلع به أخرى في حلبة الفضاء السياسي³.

في هذا الصدد تمثل مقالة دانكورت روستو : " Dankwart Rustow " المعنونة بـ transition to democracy : toward a dynamic model، والتي نشرت في دورية السياسة المقارنة سنة 1970 Comparative politics تمثل هذه المقالة حيزا واسعا في أدبيات العلوم السياسية، حيث أشار

¹ زاهي المغيربي، " المداخل النظرية للتحول الديمقراطي " متحصل عليه من : www.hewarat.com/frum/showpost.php.

² المرجع نفسه.

³ يوسف الشويري، مرجع سابق، ص 56 .

إلى الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية، في حين أن اهتمام روستو يتمحور حول شيء مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول.

وقد حدد روستو استناداً على تحليل تاريخي مقارنة لتركيا والسويد مسارا عاما تتبعه كل البلدان خلال عملية الديمقراطية ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية¹:

- مرحلة نشوء اتفاق عام حول الهوية الوطنية، وشبه إجماع بقبول الحلول السياسية للبلد المعني، وهذه المرحلة تشكل خلفية الأوضاع back ground condition.

- بروز صراع عنيف أو مسالم بين شرائح اجتماعية أو طبقات داخل الكيان السياسي الجديد بين الصناعيين وملاك الأراضي، أو الطبقات المتوسطة والطبقة الحاكمة، وقد يؤدي هذا الصراع إلى انتصار كاسح لشريحة معينة مما يغلق الباب أمام التقدم نحو الديمقراطية أو ينتهي بنشوء توازن اجتماعي جديد، يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية preparatory phase.

- تبدأ عملية الانتقال أو التحول في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة القرار decision phase وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

- تأتي عملية الانتقال والتحول الثانية خلال المرحلة الرابعة، مرحلة التعود habituation phase، حيث يرى روستو أن قرار تبني القواعد الديمقراطية خلال اللحظة التاريخية قد يكون قراراً ناتجاً عن إحساس أطراف الصراع غير المحسوم بضرورة التوصل إلى تسويات وحلول وسط، وليس ناتجاً عن قناعة ورغبة هذه الأطراف في تبني القواعد الديمقراطية².

المطلب الثالث: عوامل التحول الديمقراطي

ذهبت معظم الأدبيات التي تناولت عملية التحول الديمقراطي في أي مكان من العالم إلى وجود مجموعة من الحركات السببية التي لا تساهم فقط في تحفيزها ولكن أيضاً في دفع عملية التحول الديمقراطي، خاصة وأن عملية التحول الديمقراطي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بنية النظام السياسي بشقيها الداخلي والخارجي، فالنظام السياسي يعمل في إطار بيئته التي يؤثر فيها ويتأثر بها.

وفي هذا الإطار ركزت الأدبيات على مجموعتين من العوامل والأسباب الدافعة للتحول

الديمقراطي:

¹ المرجع نفسه، ص 57 .
² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفرع الأول: العوامل الداخلية في التحول الديمقراطي

نالت العوامل والأسباب الداخلية التي دفعت عملية التحول الديمقراطي خلال المرحلة الثالثة، اهتماما واسعا من طرف معظم الأكاديميين والسياسيين، ويمكن ذكر أن هذه العوامل على النحو التالي: انهيار شرعية النظام التسلطي: بفقدان النظام السياسي لشرعيته لم يعد هناك ما يبرر بقاءه خاصة وأنه في ظل غياب الشرعية لن يتمكن النظام من الصمود طويلا¹، وهناك العديد من الأسباب التي يؤدي توفرها أو بعضها إلى أزمة في شرعية النظام ومن هذه الأسباب:

- استنفاد النظام للغرض الذي أنشئ من أجله، بمعنى أنه نجح في حل المشكلات التي دفعت له لتولي السلطة، أزمة اقتصادية، استقطاب اجتماعي، غير سياسي، أو على العكس قد تكون أخفقت في تحقيق ما سعت إليه².

- التغيير في القيم المجتمعية، حيث يصبح المجتمع أقل تسامحا مع النظام.
- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع وخاصة ظهور فئات جديدة يعجز عن توفير المشاركة لها، وهذا يحدث خاصة في الفترات التي يعرف فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية³.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختارة قد يكون عرضة لتشكيك المواطنين الذين يعيشون في ظلله في قدرته وأصل بقاءه، وتزداد أهميته هذا الاعتبار حاليا بالنظر إلى التطور الحاصل في مجال الاتصال، وتتسع فرص ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أسباب لعدم شرعيته في الداخل⁴.

التغيير في إدراك النخب والقيادة السياسية تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، وكذلك نجاحه أو فشله، حيث تحتاج عملية التحول لقيادة حتى تتمكن من مواجهة المعارضين والمتشددين وتوسيع نطاق المشاركة وعملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، وبالتالي التحول يحتاج إلى قيادة لها القدرة والجرأة على تدشين عملية التحول، بما قد يترتب على ذلك من نهاية وجودها في السلطة أصلا، ويؤكد كل من دياموند، لينز، ليست، Diamond

¹ International institute for democracy and electoral assistance , democracy , conflict and human security, Stockholm ,2006 p-p 08-09.

² بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 36 .

³ عمار جفال، تنظيم القاعدة: "التوجهات الحالية و المخاطر المستقبلية"، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية، قناة الجزيرة مباشر، 2008/11/27.

⁴ أحمد طعيبة، مرجع سابق، ص .

Linz , lipset ، ، على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاحات سياسية على النظام التسلطي، بالإضافة إلى زيادة إدراك هذه النخب والقيادة بأن استمرارها في الحكم يؤدي إلى إضافة الأبنية التي يوكل إليها دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية، كما أن النظام التسلطي ذاته يتعرض للتآكل¹.

كما ينطلق طومسون Thompson من ملاحظة أن النظم التسلطية وجدت إزاء معارضة قوية تمارس ضغوطا متعددة من أجل الديمقراطية، مما جعلها تبادر إلى قيادة عملية تغيير النظام من الداخل قبل أن تجبر على ذلك². ويمكن التطرف إلى الأسباب التي تجعل النخب والقيادة السياسة في النظم التسلطية تؤيد الخيار الديمقراطي في ما يلي³:

- تردي الشرعية السياسية للنظام .
- تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية المادية والإكراهية القمعية .
- إدراك القيادة بأن تكاليف بقائها في السلطة مرتفعة، وأنه من الأفضل المبادرة بالتحول منها انقسام التحالف المؤيد لبقائها في السلطة.
- في بعض الحالات يجد القادة أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل لنظام الحكم وأن دولهم قد تطورت بشكل يؤهلها لإقامة نظام ديمقراطي .
- قد يتم اللجوء إلى الديمقراطية كبديل للنظام التسلطي الذي استنفذ أسباب ومبررات وجوده ولم يعد قادرا على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.
- اعتقاد القيادة أن التحول الديمقراطي يمكن الدولة من جني العديد الفوائد والمنافع، كزيادة الشرعية الدولية، التخفيف من العقوبات التي تقررها الدول المانحة على دولهم، وفتح باب المساعدات المختلفة الاقتصادية منها خاصة.
- الأزمة الاقتصادية يؤدي النمو الاقتصادي على المدى البعيد، إلى تهيئة الأسس الملائمة والبيئة الصالحة لقيام نظم ديمقراطية، أما على المدى القصير، فإن النمو الاقتصادي السريع، وكذلك الأزمات الاقتصادية، من شأنها أن تساهم في تقويض النظم الشمولية⁴.

¹ بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 34-35 .

² أحمد ثابت، "الإصلاح السياسي في العالم الثالث"، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، مرجع سابق، ص 262.

³ المرجع نفسه، ص 264.

⁴ عبد الغفار رشاد القصبى، مرجع سابق، ص 22-23 .

فتردى الأوضاع الاقتصادية التي عانت منها كثير من دول العالم ذات الحكم التسلطي، كان عاملا مهما في اهتزاز شرعية نظمها، وهو ما يتم التعبير عنه في صورة اضطرابات وتظاهرات جماهيرية وغيرها، التي تطالب بإدخال مزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة قليلة على موارد البلاد¹، كما لعب انخفاض أسعار البترول دورا في وجود بعض الأزمات الاقتصادية في الدول العربية سواء كانت بترولية أو غير بترولية التي كانت تستفيد من المساعدات والمنح وعائدات العمال من الدول البترولية أو القروض المالية إضافة إلى تدني أسعار الموارد الخام الأخرى².

تطور المجتمع المدني إن العلاقة بين المجتمع والتحول الديمقراطي هي علاقة تداخل وترابط فالديمقراطية في معناها العميق تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه³، حيث يدخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية التحول الديمقراطي عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقيّة، بالنسبة لمنظري المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي يلعب المجتمع المدني التعددي والنشط دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية، وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها، ولقد كان انبعاث المجتمع المدني عاملا حاسما في تفسير عمليات الانتقال من التسلطية على الديمقراطية في جنوب أوروبا، (حالة اسبانيا)، كما أدى نمو وتطور العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة، الطلاب، النساء، أنصار البيئة..... في أوروبا الشرقية، والإتحاد السوفيتي السابق وبغض أجزاء آسيا وإفريقيا إلى تنامي عملية التحول الديمقراطي.

وعادة ما يتضمن نمو المجتمع المدني وجود إعلام مستقل يمكن أن يشكل ضغطا على الدولة التسلطية وفقا للمدخل التحديثي، تساهم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في نمو المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم بحسبان أنها تؤدي إلى تركيز السكان في مناطق حضرية وانخراطهم في شبكات تفاعل أوسع وأكثر تنوعا مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تحدي قطاعات المجتمع المختلفة لنظم الحكم التسلطي، كما يشير Rueschemeyer وغيره من منظري المدخل النيوي أيضا إلى أهمية نمو المجتمع المدني كقوة موازنة مهمة للدولة، إلا أنهم يهتمون أيضا كيف يستطيع المجتمع المدني بوصفه نتاجا فرعا للتنمية الرأسمالية أن يعزز القدرات التنظيمية للطبقات الدنيا، وبالتالي تغيير توازن القوة

¹ بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 37 .

² Michel .L. Ross, "Does oil hinder democracy ", world politics .53 April 2001, p-p 325 -327 .

³ سعيد بن سعيد العلوي، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 13 .

في البنية الطبقية، بمعنى أن نمو المجتمع المدني في حد ذاته أقل أهمية من تأثير ذلك النمو على التفاعلات الطبقية، وبالتالي تأثيره على احتمالات عملية التحول الديمقراطي¹.

فالمجتمع المدني إذن عبارة عن مسار عام للتوافق بين أفراد الشعب والمواطنين لبلد ما، المنتظمين خارج مؤسسات الدولة والإطارات السياسية للسياسة التقليدية، كما أن العلاقة بين المجتمع المدني و الدولة تتمظهر من خلال مقاومته للخضوع². وهذا الطرح الذي نجده عند أنطونيو غرامتشي الذي ربط بين المجتمع المدني ومن جهة وبين الدولة، الهيمنة والإيديولوجيا من جهة أخرى.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية في التحول الديمقراطي

تتضمن العوامل الخارجية مختلف العناصر الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية، المشكلة للبيئة الخارجية للنظام السياسي، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

القوى الكبرى تلعب القوى الكبرى دورا داعما في التحول الديمقراطي سواء بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، وذلك من خلال عدد من الأساليب الدبلوماسية والمالية، مع توظيف غير مسبق لآلية المشروطة السياسية، حيث تصاعد التركيز الخطابي على قضية الديمقراطية باعتبارها تحتل مكانا مهمة على الأجندة الدولية الجديدة.

حيث تشير عدة دلائل إلى أن البيئة الدولية عقب تفكك الإتحاد السوفيتي سابقا، قد أفرزت ذلك التوافق بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي³.

كما أن لضغوطات المؤسسات المالية والنقدية (كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير اللذين يفرضان التوجه نحو التحول الديمقراطي على الدول المقترضة دور في التعجيل بالتحول الديمقراطي⁴.

¹ زاهي المغربي، مرجع سابق، أنظر أيضا: يوسف الشويري، مرجع سابق، ص-54-55، وأيضا: أحمد ثابت، مرجع سابق، ص-264، 265.

² David Naville , Transition Et Processus Democratique Au Paraguay , La Societe Dans Une Impasse , Mémoire De La Maitrise En Science Politique , Université Du Québec A Montréal, 2008 P 11.

³ هناك عبيد، "الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر"، متحصل من : www.ahram.org.eg/archives

⁴ راوية توفيق، "القوى الكبرى و المشروطة في إفريقيا" متحصل عليه من : www.albayan-magazine.com/r:les/africa/ndex

أنظر أيضا: ابتسام الركبي: "تأثير العامل الخارجي وحدوده في حركة الإصلاح"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، متحصل عليه من : www.emasc.com.content.asp

فالدول التي عرفت التحول الديمقراطي وقعت في فكي كماشة خدمات الديون، وهذا ما جعلها تعرف أزمة، وقد لجأت هذه الدول إلى سياسة إعادة جدولة ديونها، ناهيك عن ضغوط المنظمة العالمية للتجارة التي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية على حد سواء تدفع نحو التحول الديمقراطي¹.
النظام الدولي بعد فك تفكك الإتحاد السوفيتي حيث شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي سابقا، وتحول أغلبها إلى الديمقراطية على النمط الغربي، وهذه الثورة الديمقراطية كما وصفها البعض أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح لدى حكام النظام الشمولي، وقد تدعم هذا الاتجاه أيضا من خلال القوى والاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية، وبحقها في التنظيم والتغيير والمشاركة السياسية والمنافسة على كسب رضا الرأي العام والوصول إلى السلطة².

الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) يقصد بالمحاكاة أن نجاح عملية التحول الديمقراطي في دولة يشجع ويدفع إلى إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى،

Diffusion globale , les effets démonstratifs , propagation des valeurs démocratiques

فالتجارب الناجحة تحمل على التحول الديمقراطي خاصة إذا تعلق الأمر بأنظمة سياسية متقاربة جغرافيا وهذا ما يطلق عليه كرات الثلج التي تكبر كلما تدرجت³.

Une transition dans un pays favorisant d'autres transitions dans la région

و قد كان لثورة الاتصالات والإعلام والمعلومات دورا كبيرا في التحول الديمقراطي انطلاقا من سهولة الاتصال فيما بين القوى المعارضة السياسية ومنظمات حقوق الإنسان التي تفتح مجالا للمحاكاة من خلال المطالبة بصور الالتزام فالسير في اتجاه التحول الديمقراطي.

عوامل التحول الديمقراطي لدى صاموئيل هانتغتون: يعتقد هانتغتون أن النمو الاقتصادي

الكبير قد مهد لقيام الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، فالتحول الديمقراطي غير وارد في الدول الفقيرة، ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي، وهكذا فإن احتمالات التحول الديمقراطي حسب صاموئيل هانتغتون تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة، والمتوسطة والعليا من النمو

¹ حسنين توفيق إبراهيم، " العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي، عدد 349، مارس 2008، ص 22.

² بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 42-43 .

³ Arian Theroux -Samuel, les effets de la politique étrangère américaine sur la démocratisation du Moyen-Orient : le cas du middle East Partnership initiative, Mémoire De La Maitrise En Science Politique ,Montréal : McGill university 2007; p 26 .

الاقتصادي، لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية فالدول المنتجة للنفط لم تحقق في معظمها الديمقراطية، مما دفع هانتغتون إلى إضافة شرط النمو الاقتصادي ذا القاعدة العريضة وليس مجرد إنتاج النفط، كسمة للنظم المتوقعة تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا التحليل بإبراز الأهمية التي تمثلها الطبقة الوسطى.

- محوران رئيسيان يمثلان أهمية أساسية في تعزيز التحول الديمقراطي لدى هانتغتون، يمثلان أولوية كبرى في تلبية المتطلبات والشروط الأساسية لقيام ديمقراطية فعالة يمثلها :
- مستويات أعلى من النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع بما يوسع من الطبقة الوسطى، ويعزز موقعها وأهميتها في المجتمع.
 - العوامل القيمية أو الثقافية خصوصا العقيدة منها وما يسميه هانتغتون بالتغيرات الدينية، والتي من شأنها إذا صاحبت معدلات تنمية اقتصادية أعلى أن توطد وتعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية .